



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية

- دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت إشراف:

➤ د. تيريرات أيمن

من إعداد الطالبتين:

➤ كافي أسماء

➤ لخشين آية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوقروة إيمان	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. تيريرات أيمن	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقررا
د. ترفاس جمال الدين	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 / 2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية

- دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت إشراف:

➤ د. تيريرات أيمن

من إعداد الطالبتين:

➤ كافي أسماء

➤ لخشين آية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوقروة إيمان	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. تيريرات أيمن	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقررا
د. ترفاس جمال الدين	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 / 2023



السنة الجامعية: 2024 / 2023

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: **لريبات أمينة**؛ الرتبة العلمية: **أستاذ مساعد**

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: **دور كفاءة التدريس الجبائي في**

تتمديد العنصر المالي - دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية
بولاية سكيكدة -
من إنجاز الطالبين:

(1) **كافي أسماء**

(2) **لحسين آية**

القسم: **العلوم المالية و المحاسبة**

التخصص: **محاسبة و جباية معتمدة**

تاريخ المناقشة: **المسب 29 جوان 2024**

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة

الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه ايداع النسخ الورقية والإلكترونية.

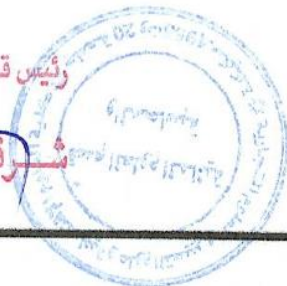
سكيكدة في: **2024 / 07 / 04**

تأشيرة رئيس القسم

تأشيرة الأستاذ المشرف

رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة

شرف ميمير



شرف ميمير



تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): كافي أسماء

تاريخ الميلاد: 2002/03/03 سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الإقامة: حي 8800 حسكنا عدل بوزمرونة عمارة 28 رقم 11 عقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة و جارية معمدة

رقم التسجيل: 36000224

وفي يوم: 10 / 06 / 2024

أصبح بان مذكرة الماستر الموسومة ب:

دور كفاءة التسيير المالي في ترشد القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية الحديثة

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: أ. د. حسن ترويات

سلمت في 10 جوان 2024
الموافق لـ 10 جوان 2024
الموافق لـ 10 جوان 2024

الموافق لـ 10 جوان 2024
الموافق لـ 10 جوان 2024
الموافق لـ 10 جوان 2024

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها حالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأنحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأنعهد أنني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي سنتخذها الكلية.

لتو | 410400517

يوم 12.03.2024

عن عقلة

المصادقة

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

أ. أسماء كافي

KA

الموافق لـ 10 جوان 2024
الموافق لـ 10 جوان 2024
الموافق لـ 10 جوان 2024

السيد: الموافق لـ 10 جوان 2024
الموضوع: الموافق لـ 10 جوان 2024
بتاريخ: الموافق لـ 10 جوان 2024

10 جوان 2024

ملاحظة هامة:

تعد الاستمارة من قبل الطالب وتعد رئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية



تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): آية أحسن
 تاريخ الميلاد 26/04/2000 - سكيكدة /ولاية: سكيكدة
 عنوان الإقامة: حي واد الوصيف نين 12 سكيكدة
 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم المالية والحاسبة
 التخصص: محاسبة ومباينة معتمدة
 رقم التسجيل: 36000811
 وفي يوم: 09/06/2024

أصبح بأن مذكرة الماستر الموسومة ب:
دور كفاءة التسيير المالي في ترسيخ الفعاليات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
 السنة الجامعية 2023/2024
 تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):
 اسم ولقب المشرف: أيهن تيريرات

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي. وأنها حالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية. وأنحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأن تعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد. التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستنفذها الكلية.

السيد(ة) آية أحسن

موضوع تعهد

المصادقة سكيكدة في

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

آية أحسن

رقم التسجيل 36000811

المادة 2

التاريخ 09/06/2024

على مضمون الوثيقة (9)

عن المكلف التسيير بشؤون البلدية سكيكدة
 وبمقتضى قرار رقم 09/06/2024

ملاحظة هامة:

تعد الاستمارة من قبل الطالب وتبقى تحت تصرف المصالح الإدارية

09 JUN 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

قال تعالى: " وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "

فالحمد لله شكرا وحباً وامتناناً عند البدء وعند الختام، فما تناهى درب ولا ختم جمهد ولا تم سعي إلا بفضلها. بعد تعب ومشقة دامت 5 سنوات في سبيل الحلم والعلم ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجني أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لتوفيقك لإتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي ...

وبكل تقدير وعرفان أهدي ببحث تخرجني:

إلى من كلل العرق جبينه من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، داعمي الأول في مسيرتي من

استمدت منه قوتي واعتزازي بذاتي " **أبي العزيز** "

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها التي سهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمتنت

أن تفر عينها لرؤيتي في يوم كهذا " **أمي العزيزة** "

إلى من ساندتني بكل حب عند ضعفي وأزاحت عن طريقي المتاعب زارعة الثقة والإصرار بداخلي، إلى خيرة

الأيام وصفوتها إلى قرة عيني " **أختي الغالية** "

إلى ضلعي الثابت وآمان أياي، إلى من شددت به عضدي فكان خير معين " **أخي الغالي** "

إلى من آمن بي وكان الناصح والمعلم، إلى من دعمني في الأوقات الصعبة لأصل إلى ما أنا عليه اليوم

" **عمي الحبيب** "

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق، إلى صديقاتي الأوفياء ورفقاء السنين كل باسمه

إلى رفيقتي وأختي التي لم تنجها أي، إلى من غيرت مفاهيم الصداقة والسند في حياتي، إلى زميلتي في

هذا العمل " **صديقتي أبة** "

إلى كل من أمدني بالعون والمساندة إلى عائلتي... إلى كل من يحمل لقب " **حامي** "

السماوي

إِهْدَاء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه ومن اهتدى بهديه واقفنى بأثره
إلى يوم الدين، أما بعد أهدي عملي هذا:

إلى جنة الله على الأرض، إلى من لا أسعى في هذه الدنيا إلا لنيل رضاها وتقبيل يداها...

"أمي العزيزة"

إلى الجبل الذي يحميني من كل عواصف الحياة.. السند الذي لا ينكسر، والقلب الذي لا

يتهاون مع أحزاني... "أبي العزيز"

إلى الحضن الدافئ الذي يتسع كوناً بأكمله.. بلسمي الشافي من كل أوجاع الحياة...

"جدتي الغالية"

إلى من شهدوا معي متاعب الدراسة وسهر الليالي، من كانوا خير عون لي في دربي...

إخوتي الأعمام

إلى من تجعل الحياة أجمل بوجودها، إلى من يتزين قلبي ببساتها...

"صديقتي الجميلة أسماء"

إلى صديقتي الغاليات اللاتي تطيب الأوقات بصحبتن، إلى أسرتي وكل من ساهم ولو بحرف
في حياتي الدراسية....

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصاً...

آيتي



شكر وتقدير

قال تعالى: " ربي أو زمني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه "

نحمد الله عز وجل الذي أهدانا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم لإتمام مذكرة تخرجنا
فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى
والسلام على حبيبه وخليبه عليه أزكى الصلاة والسلام.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " واعترافا بالجزيل نتقدم
بأسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذنا " **تدريباته أيمن** " لنصائحه الثمينة وتوجيهاته
السديدة ووقته وجهده معنا على تقديم هذا العمل على أكمل وجه، نسأل الله أن يحفظه ويوفقه
لمزيد من العطاء وأن يسدد خطاه.

كما نخص بالذكر جميع أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة الذين أشرفوا على تكويننا لنصل إلى
هذا المستوى العلمي.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من أجابنا على الاستبيان فلولاهم لما كان إتمام المذكرة ممكنا.

وكل الشكر لكل من ساعدنا على إتمام مذكرتنا سواء بالنصح أو التوجيه أو بتزويدنا
بالمعلومات أو بالدعاء لنا بالتوفيق.... جزاكم الله عنا خيرا.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية المختلفة (قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح) وذلك من خلال ثلاث أبعاد تتمثل في استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة، كفاءة المسير الجبائي وتقادي الخطر الجبائي.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالاستبيان كأداة رئيسية للدراسة وذلك بتوزيع 60 استبانة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بولاية سكيكدة، وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن كل من استخدام التسيير الجبائي وكفاءة المسير الجبائي وكذا تقادي الخطر الجبائي لها تأثير موجب على رشادة القرارات المالية وبالتالي فإن كفاءة التسيير الجبائي تؤثر على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، القرارات المالية، كفاءة التسيير الجبائية.

Abstract

This study aims to highlight the role of efficient fiscal management in rationalizing the various financial decisions (financing decisions, investment decisions, and profit distribution decisions), this is examined through three dimensions the use of fiscal management in the enterprise, the efficiency of the fiscal manager, and the avoidance of fiscal risks.

In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was used as the primary research tool by distributing 60 questionnaires to a selection of economic enterprises in the Wilaya of Skikda, and after analysing the data using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study concluded that both the use of fiscal management and the efficiency of the fiscal manager as well as the avoidance of fiscal risks had a positive impact on financial decisions, consequently the efficient fiscal management significantly of financial decisions in economic enterprises, the perspectives of the study samplers.

Keywords: fiscal management, efficient fiscal management, financial decisions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	البسمة
-	الإهداء
-	الشكر
-	ملخص
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
-	قائمة الاختصارات
أ	مقدمة
22-6	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
6	تمهيد
7	المبحث الأول: عموميات حول كفاءة التسيير الجبائي
7	المطلب الأول: ماهية كفاءة التسيير الجبائي
7	1. تعريف التسيير الجبائي
8	2. أهداف وأهمية التسيير الجبائي
9	3. أسس التسيير الجبائي وحدوده
10	4. خصائص التسيير الجبائي
10	المطلب الثاني: أهمية كفاءة التسيير الجبائي داخل المؤسسات
10	1. كفاءة التسيير الجبائي
11	2. فعالية الإستراتيجية الجبائية
11	3. أهم الخطوات المتبعة لوضع إستراتيجية جبائية
12	المطلب الثالث: واقع التسيير الجبائي في الجزائر
12	1. أنظمة فرض الضريبة
13	2. أنواع الضرائب وأنواعها
15	3. الالتزامات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري

فهرس المحتويات

16	المبحث الثاني: علاقة كفاءة التسيير الجبائي بترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
16	المطلب الأول: الإطار النظري للقرارات المالية
16	1. تعريف القرارات المالية
16	2. أنواع القرارات المالية
17	3. معايير القرارات المالية
18	المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية داخل المؤسسات
18	1. ترشيد قرار التمويل من المنظور الجبائي
18	2. دور التسيير الجبائي في ترشيد قرار الاستثمار
19	3. أثر الضريبة على توزيع الأرباح
20	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
20	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
21	المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
22	خلاصة الفصل
49-24	الفصل الثاني: دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
25	المطلب الأول: منهجية أداة الدراسة
25	1. المنهج المستخدم في الدراسة
25	2. مجتمع وعينة الدراسة
26	3. طبيعة المتغيرات
26	المطلب الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة
26	1. الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات
27	2. الأدوات الإحصائية المستخدمة
27	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
27	المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية
27	1. تحليل المعلومات العامة
32	2. تحليل اتجاهات آراء العينة

فهرس المحتويات

42	المطلب الثاني: ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها
42	1. اختبار التوزيع الطبيعي
43	2. اختبار فرضيات الدراسة
49	خلاصة الفصل الثاني
51	الخاتمة
55	قائمة المراجع
59	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
14	إعفاءات الضريبة على أرباح الشركات	1-1
15	الالتزامات التصريحية في النظام الضريبي الجزائري	2-1
25	العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة	1-2
28	توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي	2-2
28	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	3-2
29	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	4-2
30	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	5-2
31	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	6-2
32	تحديد معامل ثبات وصدق الدراسة	7-2
33	معامل الارتباط بيرسون لعبارات البعد الأول	8-2
33	معامل الارتباط بيرسون لعبارات البعد الثاني	9-2
34	معامل الارتباط بيرسون لعبارات البعد الثالث	10-2
34	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني	11-2
35	معامل الارتباط بيرسون لمحاور الاستبيان	12-2
36	جدول طول الخلايا حسب مقياس ليكارت الخماسي	13-2
36	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية	14-2
37	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنكء وكفاءة المسير الجبائي	15-2
38	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقادي الخطر الجبائي	16-2
49	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف للمحور الأول ككل	17-2
40	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف للمحور الثاني ترشيد القرارات المالية	18-2
44	نتائج اختبار (smirnov-kolmogrov)	19-2
43	نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى	20-2

قائمة الجداول

45	نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية	21-2
46	نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	22-2
47	نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية	23-2

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
26	نموذج الدراسة	1-2
28	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	2-2
29	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	3-2
30	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	4-2
31	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	5-2
32	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	6-2
43	المنحنى البياني للتوزيع الطبيعي	7-2

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
59	استمارة الاستبيان	1
62	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	2
62	مخرجات spss	3
68	قائمة المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان فيها	4

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	المختصرات
الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le Revenu Global	IRG
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	IBS
الضريبة الجزافية الوحيدة	Impôt Forfaitaire Unique	IFU
الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la Valeur Ajoutée	TVA
برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for Social Science	Spss

مقدمة

توطئة

إن المؤسسة الاقتصادية كيان ينشط في وسط شديد التعقيد يتميز بعدم الاستقرار ما يحتم عليها التكيف والتعايش معها لتقليل من حدة المخاطرة المرتبطة بهذه التغيرات وزيادة ربحيتها.

ولعل من أبرز ما يساعد المؤسسة لتحقيق أهدافها هو استخدام أساليب التسيير الحديثة، حيث يعتبر التسيير الجبائي من أبرز هذه الوسائل لمساهمته الفعالة في عملية اتخاذ القرار خاصة ما يتعلق منها بالقرارات المالية التي يتوقف عليها تعظيم العوائد وتدنئة التكاليف إلى أدنى قدر ممكن بغرض تخفيض مبلغ الالتزام الضريبي والاستفادة من التحفيظات والمزايا الجبائية وتحقيق الأمن الجبائي وتجنب الخطر الضريبي الذي يرهق الكثير من المؤسسات الاقتصادية، ولن يتحقق ذلك دون إدراك المسير لجميع العوامل المؤثرة على صناعة هذه القرارات وكذا قدرته لمواجهة التحديات التي قد تواجهه أثناء أداء مهامه.

وبالتالي فإن إدراج العامل الجبائي في الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة ينعكس بشكل مباشر على مردوديتها المالية، كل هذا كفيل بتحقيق أهدافها المسطرة وضمان استمراريتها.

1. إشكالية الدراسة:

ومن هنا يمكن حصر إشكالية الموضوع ورسم معالمه الأساسية في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على إشكالية الرئيسة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وترشيد القرارات المالي ؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ذكاء وكفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

2. فرضيات الدراسة:

قصد تحليل ودراسة موضوع بحثنا ومحاولة الإجابة على إشكاليته يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أما الفرضيات الفرعية فيمكن صياغتها على الشكل التالي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3. مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، نوجز أبرزها فيما يلي:
الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للبحث في هذا الموضوع كونه يدخل ضمن إطار تخصص محاسبة وجباية معمقة.
- وجود خلفية نظرية لموضوع التسيير الجبائي المدرج كمقياس ضمن اختصاصنا.
- توسيع معارف دائرة الطلبة وإثرائها وتنميتها بالدراسة الميدانية.

الأسباب الموضوعية :

- قلة الدراسات التي تتناول موضوع التسيير الجبائي والتي تجمع بينه وبين القرارات المالية.
- إبراز دور كفاءة التسيير الجبائي وأهميته في ترشيد القرارات المالية .
- التعرف على واقع التسيير الجبائي وكيفية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4. أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التسيير الجبائي بشأن ترشيد القرارات المالية الذي يضع المؤسسات الاقتصادية في وضعية سليمة من المخاطر الجبائية باعتبار أن العامل الجبائي مهم في المؤسسات في وقتنا الحالي.

ومن بين أهم النقاط التي تهدف إليها هذه الدراسة ما يلي:

- إبراز التأثير الإيجابي الذي يضيفه التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية.
- إظهار كيفية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- تبيان مدى أهمية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية من خلال وضع إستراتيجية جبائية فعالة.

5. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **حدود مكانية:** أجريت الدراسة على عينة من المتخصصين في المحاسبة والجباية من محاسبين، مدراء ماليين ومسيرين جبائيين، وذلك على مستوى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الواقعة في ولاية سكيكدة.
- **حدود زمانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 16 أفريل إلى 5 ماي 2024 من خلال توزيع استمارة استبيان ورقية وتحصيل إجابات أفراد العينة .

6. منهج الدراسة:

قصد إعطاء صورة واضحة على معالم الدراسة ولمعالجة إشكالياتها واختبار صحة الفرضيات اعتمادنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم والمعلومات النظرية أما المنهج التحليلي لتحليل وتفسير تلك المعلومات واستخلاص النتائج منها من خلال الدراسة التطبيقية .

7. صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع التي تطرقت لمتغيرات الدراسة.
- عدم تعاون بعض المؤسسات لإجراء الدراسة الميدانية.
- عدم تعاون بعض أفراد عينة الدراسة بالمشاركة من خلال إجابتهم لإعطاء رأيهم.
- افتقار المؤسسات لمصلحة خاصة بالتسيير الجبائي.

8. هيكل الدراسة

من أجل معالجة الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظري وتطبيقي اعتمادا على منهجية " IMRAD " التي تعطي مساحة أكبر للباحث اعتمادا على خطوات صحيحة ومنهجية وكذا إعطاء أهمية للجانب الشكلي للبحث حيث تم تقسيم البحث إلى:

- **الفصل الأول:** تم التطرق إلى الخلفية النظرية للموضوع من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول يتناول الإطار النظري للدراسة ويضم عموميات حول كفاءة التسيير الجبائي أما المبحث الثاني فتناول العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية بينما تناول المبحث الثالث الدراسات السابقة من خلال ابرز الدراسات التي تطرقت إلى موضوع دراستنا.
- **الفصل الثاني:** يتضمن الدراسة الميدانية لدور كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية على مستوى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين الأول يتناول الإطار المنهجي للدراسة أما المبحث الثاني فتناول عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

يعمل التسيير الجبائي على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية من خلال التقليل من تكاليفها الضريبية التي أقرها المشرع الجبائي، والذي بدوره يترك للمؤسسة العديد من الخيارات والامتيازات حتى تتمكن من تحسين وضعيتها الجبائية، الأمر الذي يشجع النظر إلى الضريبة على أنها معيار للتسيير، فإذا كان هناك تسيير جيد للجبائية في المؤسسة فإن ذلك يعزز من قراراتها المالية المختلفة والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي يستند عليها المسير الجبائي في اتخاذ قراراته ليصبح قادرا على التحكم في جزء كبير من التكاليف، في حين أن سوء تسييرها قد يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية للمؤسسة في غنى عنها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لعملية التسيير الجبائي، وأهمية القرارات المالية في المؤسسة والعلاقة التي تربط بين التسيير الجبائي واتخاذ هذه القرارات وذلك من خلال التطرق إلى:

- عموميات حول كفاءة التسيير الجبائي؛
- علاقة كفاءة التسيير الجبائي بترشيد القرارات المالية؛
- الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول كفاءة التسيير الجبائي

إن أي مؤسسة تسعى دوما لإدراج العامل الجبائي ضمن العملية التسييرية داخل المؤسسة وهذا ما يصطلح عليه بالتسيير الجبائي، وهو مرهون بقدرة وكفاءة المسير الجبائي على إدراك العوامل المؤثرة في علمية صنع القرار.

المطلب الأول: ماهية كفاءة التسيير الجبائي

يعتبر التسيير الجبائي حلقة وصل بين الجباية والمؤسسة ولهذا سنتعرف في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي.

1. تعريف التسيير الجبائي

هناك العديد من التعاريف المقدمة لتعريف التسيير الجبائي سواء من قبل الباحثين أو المهنيين أو المهتمين بهذا المجال، ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

عرف التسيير الجبائي عند (Collette Christine) على أنه "تسيير للجباية التي هي بمثابة التزام قانوني بحيث يمكن استخدامها لصالح المؤسسة لتصبح متغيرا فعلا في إستراتيجيتها عوضا من السلبية اتجاهها وذلك عن طريق الاستعمال الفعال والذكي لها".¹

كما عرفه (J.C Parot) على أنه "تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها المؤسسة للتحكم في العبء الضريبي وتخفيضه، مع أكبر قدر ممكن من الكفاءة ودون التعرض للمخاطر".²

عرفه أيضا كل من (Duhem and Jammes) على أنه "المفاضلة من بين البدائل الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار النصوص التشريعية ونشاط كل مؤسسة وخصوصيتها ودرجة الخطر الجبائي".³

وعرفه البعض بأنه فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، إذ يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من جميع مزايا الاختيارات الجبائية، وتجنبها التكاليف الإضافية من خلال قدرة المسير على اختيار أحسن الطرق الجبائية وتوظيفها لصالح المؤسسة، وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار.⁴

بينما يرى آخرون بأن التسيير الجبائي عبارة عن مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير، حيث يتعلق بالتحكم في تسيير المتغير الجبائي لفائدة المؤسسة خلال دورة حياتها دون الخروج عن الإطار القانوني.⁵

1.Christine Collette, **Gestion fiscal des entreprises**, Ellipse, Paris, 1998, P22.

2. أميرة فتحة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص164.

3. سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد15، 2018، ص128.

4. الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، 15/14 أفريل 2009، المسيلة، ص2.

5. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات، مجلة الباحث، العدد12، 2013، ص117.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التسيير الجبائي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتبعها المؤسسة وتساعد في تقليص التكاليف الجبائية إلى أدنى حد ممكن بطرق عقلانية، من خلال البحث عن أحسن الخيارات والبدائل الجبائية وتوظيفها لصالح المؤسسة في ظل احترام التشريعات القانونية والجبائية المختلفة.

2. أهداف وأهمية التسيير الجبائي

يحظى استخدام التسيير الجبائي داخل المؤسسات الاقتصادية بأهمية كبيرة في جوانب ومستويات مختلفة يمكن توضيحها كما يلي:

1.2. أهداف التسيير الجبائي: يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1.1.2. الأمن الجبائي: لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أمنها الجبائي عليها بتطوير مهنة ودور المراجعة الجبائية الداخلية والتي تمكن من:¹

– تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة؛

– تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة؛

– تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي.

2.1.2. التحكم في العبء الضريبي: يتمثل هذا التحكم في ثلاثة أشكال:²

– العمل على تخفيض الضريبة؛

– تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من الوفورات الضريبية؛

– رفع العبء الضريبي بهدف الامتناع عن الاستفادة من الامتيازات الجبائية لتحقيق أهداف تسييرية معينة.

3.1.2. الفعالية الجبائية: يقصد بها استغلال المؤسسة للفرص والمزايا الجبائية التي يمنحها القانون والتحكم فيها

مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية، فالتشريعات الجبائية والتجارية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الجبائية الممنوحة في التشريع الجبائي.³

4.1.2. خدمة إستراتيجية المؤسسة: من أجل الحصول على أحسن وضعية جبائية ملائمة يجب النظر إلى

الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وذلك بإدماج المتغير الجبائي في قرار التسيير، وبالتالي فإن الفعالية الجبائية هي

مفهوم مرتبط بوضع أحسن الحلول الجبائية بالنظر إلى أهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة.⁴

1. محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي و أثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003، ص7.

2. حمزة بن سويبي، عبد الوهاب سليمان، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحوار الفكري، المجلد13، العدد15، ص698.

3. صالح حميداتو، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير في محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص95.

4. صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص15.

2.2. أهمية التسيير الجبائي

- يعتبر التسيير الجبائي عملية ضرورية للمؤسسة باعتبار الجباية عبء ضريبي عليها، فيجب على المسيرين استخدام مختلف الوسائل من أجل تقليل من هذا العبء وبالتالي يمكنها من تحقيق ما يلي:¹
- التقليل من مبلغ الالتزام الضريبي أو تجنب دفعه من خلال الاستثمار في المجالات المعفاة من الضريبة؛
 - إيجاد سياسة متوازنة من قبل الإدارة تساعدها في الاستثمار؛
 - يسعى التسيير الجبائي إلى تحديد أهداف واضحة للعمل مثل تحديد المراحل والخطوات الواجب إتباعها؛
 - الاستفادة من بعض المزايا التي يمنحها التشريع الجبائي.

3. أسس وحدود التسيير الجبائي

1.3. أسس التسيير الجبائي: يعتمد التسيير الجبائي على:²

- #### 1.1.3. اختيار الطريقة الأقل تكلفة: من خلال استغلال نقاط ضعف التشريعات الجبائية والتي تظهر التهرب ضمن الواجبات الجبائية للمسير.

- #### 2.1.3. الطابع الطوعي: يمثل التسيير الجبائي المستوى الأعلى لاستعمال الجباية، وللمسيرين الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعية لتحقيق الطريقة الأقل تكلفة، لذا فهو يقوم على حرية التسيير ويعطي للمؤسسة فرصة لاتخاذ القرارات والاستفادة من الحوافز.

3.1.3. أهمية الضريبية في المؤسسة وتعدد الخيارات الجبائية: يتجلى ذلك من خلال:

- أهمية الضريبية في حياة المؤسسة والتي تترجم في الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة، لهذا كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير الجبائي يترجم دائما بالحجم المالي؛
- وجود الإجراءات والتدابير والخيارات الجبائية يوفر بعض هوامش التحرك الجبائي للمؤسسة، ويمكنها من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

2.3. حدود التسيير الجبائي: إن التسيير الجبائي يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى:³

- ### 1.2.3. الحدود القانونية: تتمثل في الالتزام بالتشريعات فعدم احترامها يعد تعسفا قانونيا ومن أبرز مظاهره التي يجب على المسير تجنبها:
- العقود والتصرفات القانونية التي ينتج عنها إخفاء تحقيق أو تحويل الأرباح؛
 - تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات؛

1 . نور الدين بعيليش، قداري زرباني، فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، ص 252.

2 . الحواس زواق، أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد 33، المسيلة، ص 340.

3. الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره ص 3.

- التصرفات الوهمية كالقيام بتصرفات خالية من كل عملية حقيقية مثل تزيف العقود والفواتير؛
- عدم توافق بين العقد المقدم للإدارة الجبائية والعقد المنجز بين المؤسسة؛
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

2.2.3. الحدود المالية: إن تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعد ما كان الهدف تدننتها.

4. خصائص التسيير الجبائي

أصبح المسير الجبائي يتعامل مع الضريبة على أنها من المعطيات القابلة للتحكم والتعامل معها كإحدى محددات اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وهذا ما يجعل التسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين¹:

1.4. استعمال الوسائل المشروعة قانونياً: ينقسم التهرب الضريبي إلى تهرب قانوني وغير قانوني، فالأول هو مجال حركة التسيير الجبائي ويكون إما مقصوداً بهدف توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق المزايا الجبائية، أو غير مقصود من خلال الثغرات القانونية، وعليه فإن الميزة الأساسية للتسيير الجبائي تتمثل في الاستخدام الذكي للقوانين والاتفاقيات للحد من العبء الضريبي.

2.4. القرار الطوعي للتسيير الجبائي: تتضمن عملية اتخاذ القرار الاختيار بين بديلين أو أكثر أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف معين، حيث أن انعدام الخيارات أو البدائل يفقد عملية التسيير معناها، وبالتالي فإن القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي هي قرارات تعكس إرادة المؤسسة، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذ لم تكن هناك خيارات ومزايا جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة من تسيير عملياتها المختلفة، إذ يصبح الأمر في هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الجبائية التي يحددها التشريع.

المطلب الثاني: أهمية كفاءة التسيير الجبائي داخل المؤسسات

سنحاول في هذا الجزء إبراز أهمية كفاءة المسير والاستراتيجيات الجبائية في تحقيق التسيير الجبائي الأمثل.

1. كفاءة المسير الجبائي

يعتبر المسير الجبائي المسؤول الأول في المؤسسة عن أي قرار تسييري، وعليه يجب أن يتمتع بـ:

1.1. التحكم في تقنيات التسيير: التسيير يعني اتخاذ القرار، لذا على كل مسير أن يكون له مؤهلات في اتخاذ القرار تتمثل في القدرة على التشخيص، التنبؤ، تحديد البدائل، تقييمها واختيار البديل الأنسب وأهم شيء في تقييم البدائل الجبائية هو إدراك الآثار المالية للبدائل المتاحة.²

2.1. التحكم في الجباية: تحكم المسير في الجباية أمر بديهي لأنها أولى اهتماماته ويظهر ذلك من خلال:³

1. بلال كيموش، محمد سعد الدين بلخيري، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، سكيكدة، 2019، ص ص 218-219.
2. محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 19.
3. هجيرة بلعورة، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مساعدية محمد شريف، سوق أهراس، 2017، ص 180.

- معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الجبائي؛
- تحديد حقوق والتزامات المؤسسة وهي بمثابة قاعدة معطيات ضرورية لاتخاذ أي قرار؛
- معرفة تقنيات وآليات الرقابة الجبائية.

3.1. التحكم في تقنيات المحاسبة: يعتبر التسيير الجبائي من مهام مديرية المحاسبة والمالية، وهذا ما يجعل إمام المسير الجبائي بالآليات المحاسبية هاما للغاية خاصة وأن المراجعة الجبائية الداخلية تتداخل بشكل كبير مع المراجعة المحاسبية لاعتمادها على نظام المعلومات المحاسبي للقيام بالتشخيص المالي والجبائي للمؤسسة.¹

4.1. المعرفة القانونية: المعرفة القانونية مطلوبة في المسير الجبائي للاعتبارات التالية:²

- يجب على المسير الجبائي التعامل مع الجبائية بمهارات خاصة؛
- أمام المؤسسة خيارات قانونية ذات آثار جبائية تختلف باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة؛
- المنازعات التي قد تنشأ مع الإدارة الجبائية، الأمر الذي يتطلب دراية بالإجراءات القانونية.

2. فعالية الإستراتيجية الجبائية

تعتبر الإستراتيجية الجبائية عنصر أساسي في الوظيفة الجبائية، حيث تعمل على مواجهة التحديات التي قد تتعرض لها مثل التشريعات والقوانين الجبائية وتتجلى فعالية الإستراتيجية الجبائية في ما يلي:³

1.2. تحسين الأداء الجبائي: ولتحقيق ذلك ينبغي على المسير:

- مراقبة العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية ومحاولة الاستفادة منها وتعزيز قدرة تمويل للمؤسسة؛
 - إدراك أن الضريبة تكلفة يجب تسييرها كبقية التكاليف بمضاعفة الامتيازات وتخفيف العبء على المؤسسة.
- 2.2. تجنب الخطر الجبائي :** إن إجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها في مناطق الخطر الجبائي والذي قد يحملها تكاليف إضافية أو عدم تحقيقها لشروط الامتيازات الجبائية المنتقاة.
- 3. أهم الخطوات المتبعة لوضع الإستراتيجية الجبائية الفعالة**

هناك العديد من الخطوات لوضع إستراتيجية جبائية فعالة تسمح بتسيير جبائي أمثل نوجزها فيما يلي:⁴

- اختيار إستراتيجية جبائية لا تعيق المؤسسة أي خضوعها إلى الضرائب أمر حتمي في جميع المجالات؛
- القدرة على تشخيص الخطر بشكل صحيح؛
- دمج الإستراتيجية الجبائية مع الإستراتيجية المالية للمؤسسة وكذلك دمج إستراتيجية مساهمي المؤسسة أي الفهم الجيد للإستراتيجية جبائية للمساهمين والمديرين يسمح لهم بتطبيقها؛

1 . محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي و آثاره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص20.

2 . نفس المرجع السابق، ص 20

3 . سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص130-131.

4 . محمد أمين كويدمي، أمال بن عودة، دور إستراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد12، العدد01، البلدة، 2023، ص238.

- الحصول على المشورة المناسبة من المستشارين المعتمدين على مواجهة تحديات المؤسسة؛
- الاستفادة من التحفيزات الجبائية التي تضع المؤسسة في نقطة قوة.

المطلب الثالث: واقع التسيير الجبائي في الجزائر

سننترق في هذا المطلب إلى أنظمة فرض الضريبة وأنواعها التي غالبا ما تكون محل نزاعات بين إدارة الجبائية والمؤسسة، إضافة إلى مختلف الالتزامات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري.

1. أنظمة فرض الضريبة

يعتمد النظام الضريبي الجزائري على التصريحات التي يقوم بها المكلف بالضريبة لإدارة الجبائية حيث يوجد ثلاثة أنظمة لفرض الضريبة تتمثل في:

1.1. نظام الضريبة الجزافية الوحيدة: واستحدث هذا النظام بموجب قانون المالية لسنة 2007 ليحل محل النظام الجزافي الذي كان معمول به من قبل لتوحيد كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.¹

ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ما يلي:²

- الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع واللوازم الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج (وفق قانون المالية لسنة 2024) وكذا الحرفيون الذين يمارسون النشاط الحرفي الفني؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون الأنشطة الأخرى أي الخدمات التابعة لصنف الأرباح الصناعية والتجارية ما لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج.
- لا يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الذين يمارسون في الوقت نفسه أنشطة التي تنتمي إلى الفئتين السابقتين ما لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مجموع النشاطين.

2.1. النظام الحقيقي: ويعتبر من أهم أنظمة فرض الضريبة ويخضع لهذا النظام وجوبا المكلفون الذين يحققون رقم أعمال سنوي يفوق 8.000.000 دج (وفق قانون المالية لسنة 2024)، حيث تخضع شركات الأموال للنظام الحقيقي وجوبا، في حين أن شركات الأشخاص لها الحق في اختيار النظام التي سوف تتبعه وهي ملزمة به مدى حياتها، ويخضع للنظام الحقيقي الأنشطة التالية:³

- عمليات البيع بالجملة؛
- عمليات البيع التي يقوم بها العملاء المعتمدون؛
- موزعو محطات الوقود؛
- المكلفون بالضريبة الذين يقومون بعمليات التصدير.

1. قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة لسنة 2007، المديرية العامة للضرائب، الباب 2، المادة 1.2.

2. هدى بصاشي، صليحة صفحة، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 110.

3. نفس المرجع السابق، ص 109-110.

3.1. النظام المبسط: تأسس هذا النظام بموجب قانون المالية لسنة 2008 ويعتبر من أسهل الأنظمة من حيث تحديد الضريبة ويخضع إليه المكلفون بالضريبة الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة أرباح المهن غير التجارية والذين يقدر رقم أعمالهم السنوي أو يساوي 8.000.000 دج.¹

2. أنواع الضرائب وأنواعها

هناك العديد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تخضع إليها المؤسسات نذكر منها مايلي:

1.2. الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقلها إلى شخص آخر وتتمثل فيما يلي:

1.1.2. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

عرفها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالمادة الأولى: " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي تفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.² وتتسم هذه الضريبة بأنها ضريبة تصاعدية تحسب وفقا لجدول الشرائح التصاعدي أي أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع معدل الضريبة، وصنفت المادة الثانية من هذا القانون المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة من:³

– الأرباح المهنية؛

– عائدات المستثمرات الفلاحية؛

– الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.

2.1.2. الضريبة على أرباح الشركات IBS

عرفها المشرع الجزائري وفق المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين والتي تسمى بالضريبة على أرباح الشركات.⁴ ويخضع الربح الضريبي للمعدلات التالية:⁵

– 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

– 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية باستثناء وكالات السفر؛

– 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

وفقا للمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعفى من الضريبة على أرباح الشركات

بعض العمليات والتي سنوجزها في الجدول التالي:

1. موقع المديرية العامة للضرائب، <https://WWW.mfdgi.gov.dz>، 2024/02/25، 18:00.

. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024، المديرية العامة للضرائب، الباب 1، المادة 1. 2

. نفس المرجع السابق، المادة 2. 3

. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024، المديرية العامة للضرائب، الباب 2، المادة 135. 4

5. محمد صالح فروم، جباية المؤسسة، دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة 1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020،

الجدول رقم (1-1): إعفاءات الضريبة على أرباح الشركات

الإعفاءات المؤقتة	الإعفاءات الدائمة
إعفاء لمدة 03 سنوات للنشاطات التي لها أولوية ومحددة ضمن المخطط التنموي للبلاد بدءا من تاريخ الاستغلال؛	التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية؛
إعفاء لمدة 10 سنوات للمؤسسات السياحية من قبل المستثمرين الوطنيين أو الأجانب؛	المؤسسات التابعة للأشخاص المعوقين؛
إعفاء لمدة 03 سنوات للوكالات السياحية والأسفار والمؤسسات الفندقية حسب رقم أعمالها المحقق من تاريخ بداية النشاط.	صناديق التعاون الفلاحي لفائدة البنك؛
	الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتجات الفلاحية؛
	المداخل المحققة من الأنشطة المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حاله؛
	عمليات تصدير السلع.

المصدر: محمد الصالح فروم، جباية المؤسسة، دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة 1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، ص 145-148.

3.1.2. الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU

حسب المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: " تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم المحلي للتضامن. " ويحدد معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يلي:¹

– 5% بالنسبة لأنشطة إنتاج وبيع السلع؛

– 0.5% بالنسبة لأنشطة الممارسة وفق لنظام القانوني للمقاول الذاتي؛

– 12% باقي الأنشطة.

2.2. الضرائب الغير مباشرة: وهي تلك الضرائب التي يتحمل عبئها المكلف النهائي عكس الضرائب المباشرة وتتمثل أهمها في:

1.2.2. الرسم على القيمة المضافة TVA

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 وهو ضريبة غير مباشرة تحسب على رقم الأعمال خارج الرسم المنجز في الجزائر من قبل المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والنظام المبسط بنسب متفاوتة على العمليات التي تدخل في أنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية، وهناك معدلين للرسم على القيمة المضافة: المعدل العادي 19% والمعدل المخفض 9%.²

1 . قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024، المديرية العامة للضرائب، الباب 2، المادة 282 مكرر .

2. موقع المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، 20:22

3. الالتزامات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري

يتعين على المكلف بالضريبة التزامات جبائية تتمثل في اكتتاب جملة من التصريحات المنصوص عليها في التشريع الجبائي الجزائري ويمكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): الالتزامات التصريحية في النظام الضريبي الجزائري

التصريح بالوجود	التصريح الشهري	التصريح السنوي	التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة
على المكلفين الجدد الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الجزائرية الوحيدة: - اكتتاب تصريحا بالوجود خلال 30 يوم الأولى من بداية النشاط لدى مفتشية الضرائب بمقر فرض الضريبة.	على المكلفين الغير خاضعين لرسم على القيمة المضافة: - اكتتاب تصريحا شهريا صنف G50 أو G50A خلال 20 يوم الأولى التي تلي الشهر التي تستحق فيه هذه الحقوق لدى مفتشية الضرائب التي يتبعونها.	بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات: - اكتتاب تصريح بقيمة الأرباح المحققة خلال السنة السابقة قبل 01 ماي. - بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي: اكتتاب تصريح بمبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة قبل 01 أفريل من كل سنة لدى مفتشية الضرائب التي يتبعونها.	- في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط يجب اكتتاب التصريحات التالية: - تصريح إجمالي بمدخيل التي لم تفرض عليها الضريبة - تصريح خاص بالمدخيل الصنفية يجب أن تودع هذه التصريحات خلال 10 أيام الأولى من تاريخ الوقف أو التنازل عن النشاط - في حالة وفاة المكلف يتعين عن ذوي الشأن اكتتاب تصريح حول الضريبة خلال 06 أشهر من تاريخ الوفاة.

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على هدى بصاشي، صليحة صفحة، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2020،

المبحث الثاني: علاقة كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

هناك العديد من الخيارات التي يمكن للمؤسسة استخدامها لإدارة شؤونها المالية لذلك تعد عملية اتخاذ القرارات المالية من الموضوعات الهامة والتي تمثل نقطة انطلاق لكل الأنشطة التي تتم داخل المؤسسة.

المطلب الأول: الإطار النظري للقرارات المالية

سنتعرف في هذا المطلب على أهم المفاهيم المتعلقة بالقرارات المالية.

1. تعريف القرارات المالية

هناك عدة تعريفات للقرارات المالية في المؤسسة نذكر منها:

القرار المالي هو ذلك القرار الذي يشمل عدة قرارات كالاختيار بين إعادة استثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح والاختيار بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.¹

القرارات المالية هي تلك القرارات المتعلقة بالمسائل المالية لتمكين المؤسسة للوصول إلى أهدافها.²

عرف أيضا القرار المالي على أنه "الحسم أو اختيار أحد الحلول الممكنة أو البديلة لتحقيق غرض ما، أو مواجهة موقف محدد متعلق بالجانب المالي لمشروع المؤسسة، والذي قد يكون له أثر كبير على استمرارية المؤسسة".³

يعرف أيضا على أنه "اختيار أحد الحلول أو البدائل الممكنة لتحقيق غرض ما متعلق بالجانب المالي للمؤسسة، وذلك بناء على معطيات ومعلومات ومعايير تساعد على حسن الاختيار".⁴

يمكن تعريف القرار المالي كذلك على أنه قرار يوازن بين الحصول على الأصول وامتلاكها.⁵

من التعاريف السابقة يمكننا القول بأن القرار المالي هو ذلك القرار الذي تتخذه المؤسسة والمتعلق بالمسائل المالية من أجل الوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه.

2. أنواع القرارات المالية

1.2. قرار الاستثمار:

يعد قرار الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي يواجهها متخذو القرارات في المؤسسة الاقتصادية، إذ من

1. محمد جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، أم بواقي 2015، ص71.

2. Manisha Tanwar, finance decision: concept and factors influencing, t people's Journal of management article, 2011, p1.

3. رضا زهواني، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 1، 2017، ص240.

4. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و لتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2017، ص 96.

5. احمد نصير، محمد البشير بن عمر، مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية: حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017، ص 166.

- خلاله يتحدد مصير المؤسسة الحالي والمستقبلي، كما يتحدد على أساسه الهيكل المالي المناسب لها.¹
- وتتقسم قرارات الاستثمار إلى قرارات استثمارية قصيرة الأجل وقرارات استثمارية طويلة الأجل بحيث:²
- **القرارات الاستثمارية القصيرة الأجل:** تهتم بالموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما لارتباط الأصول المتداولة بقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها من خلال تحديد حجم الاستثمار وضمان السيولة المطلوبة.
 - **القرارات الاستثمارية الطويلة الأجل:** تهتم بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل في الموجودات الثابتة، ويعتبر هذا النوع من القرارات الأخطر والأصعب كونه يتصف بضخامة المبالغ المالية التي يحتويها.
- 2.2. قرار التمويل:**

- القرار التمويلي هو جزء من السياسة المالية للمؤسسة يهدف إلى الحصول على الأموال بالشكل الأمثل³، كما أن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن:⁴
- توفيرها في الوقت المناسب ومن خلال فترات زمنية مناسبة؛
 - توفيرها بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في المحلات الأكثر فائدة.

3.2. قرارات توزيع الأرباح:

- قرار توزيع الأرباح لا يقل أهمية عن قرار الاستثمار والتمويل، ويتمثل في الدفعات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقا لربحية المؤسسة، بحيث تمثل الأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في أسهم المؤسسة، لذلك فإن مستوى الأرباح الموزعة وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالية.⁵

3. معايير اتخاذ القرارات المالية

إن عملية اتخاذ القرار تحتاج إلى إتباع مجموعة من المعايير يمكن تلخيصها في النقاط التالية:⁶

1.3. معايير اتخاذ القرارات المالية في حالة التأكد:

- توصف هذه الحالة بالعلاقة بين السبب والنتيجة فكل سبب يقود بشكل مباشر إلى نتيجة قابلة للتحديد أو التوقع، لذلك فإن تقييم البدائل المتاحة للمسیر تعتمد على النتائج المتمثلة في العوائد، وفي هذه الحالة فإن اتخاذ

1. فطيمة الزهرة قرامز، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2020، ص118.

2. محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص105.

3. عفاف بولحية وآخرون، دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 22، 2023، ص71.

4. فطيمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص138.

5. محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص113-114.

6. فطيمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص111-112.

القرار يكون من خلال استخدام تحليل نقطة التعادل وأنظمة الرقابة على المخزون والبرمجة الخطية، أي أن حل المشاكل واتخاذ القرارات الهيكلية يعتمد بصفة رئيسية على نظم المعلومات الداخلية كما هي ودون تعديل.

2.3. معايير اتخاذ القرارات المالية في حالة عدم التأكد والمخاطرة:

المخاطرة هي عدم التأكد في تحقيق العائد أو نتائج قرار معين، كنتيجة للتعامل مع المستقبل لأن المستقبل غير مؤكد، وبالتالي سيكون هناك احتمال وجود قصور في التنبؤات الخاصة بالقرار المتخذ وهي نتيجة منطقية بسبب نقص المعلومات لدى صانع القرار مما قد يؤدي لعدم تحقيق أفضل النتائج.

المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية داخل المؤسسات.

سننظر في هذا المطلب لأهمية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

1. ترشيد قرار التمويل من المنظور الجبائي

إن إمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بين هذه المصادر أو اختيار مزيج منها، وتتمثل آثار التسيير الجبائي على مصادر التمويل فيما يلي:¹

1.1. أثر التسيير الجبائي على مصادر التمويل الخاصة: تتمثل مصادر التمويل الخاصة في وسائل التمويل الطويلة الأجل سواء كانت داخلية أو خارجية، بحيث يدخل التمويل الذاتي ضمن إطار التمويل الداخلي للمؤسسة، أما التمويل الخارجي فيتمثل في الزيادة في رأس المال من خلال طرح الأسهم للاكتتاب أو مساهمات الشركاء العينية أو الإعانات العمومية بحيث تحصل المؤسسات ذات التسيير الجبائي الأمثل على امتيازات خاصة من طرف الدولة.

2.1. أثر التسيير الجبائي على التمويل بالديون: يشمل التمويل بالديون على مجموعة من المصادر طويلة الأجل ومنها المتوسطة والقصيرة، وفي السياق الجبائي يكمن تأثير العامل الضريبي في الاختيار والتفضيل بين هذه البدائل.

2. دور التسيير الجبائي في ترشيد قرار الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات المالية نظرا لطبيعته وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لذا على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذ أي قرار استثماري، والمسير الجبائي بدوره سيسعى للاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، والتحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين.²

1. عفاف بولحية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص71-72.

2. صابر عباس، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص121-122.

3. أثر الضريبة على توزيع الأرباح

تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بالضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة، فكلما كانت معدلات الضريبة مرتفعة تجنبت المؤسسة توزيع الأرباح، أما بالنسبة لشركات الأشخاص يتم توزيع النتيجة على الشركاء تناسيباً مع حصصهم في رأسمالهم من خلال فرض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG على مستوى كل شريك بتطبيق جدول تصاعدي، أما بالنسبة لشركات الأموال فيخضع هذا الربح السنوي إلى الضريبة على أرباح الشركات IBS وفي حالة ما قررت الشركة توزيع الرصيد على الشركاء فإن المشرع قد أسس نظام الإعفاء للأرباح الموزعة من الضريبة ويتمثل في:¹

- إذا كان المستفيد من الأرباح عبارة عن شخص معنوي فإن الأرباح الموزعة تعفى من الضريبة.
- إذا كان المستفيد من الأرباح عبارة عن شخص طبيعي فإن الأرباح الموزعة تخضع لاقتطاع من المصدر بمعدل 15% مطبق على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المالية.

1 . محمد أمين كويدي، أمال بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص 237.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من أجل معالجة إشكالية بحثنا تحصلنا على مجموعة من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع دراستنا وقد تنوعت هذه الأخيرة بين عربية وأجنبية، والتي سيتم إيجازها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

من بين الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية نجد:

1. دراسة (صابر عباس، 2012): بعنوان أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة، حيث تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 70 فرد تضمن مختلف المحاسبين والمدققين والأكاديميين في الجانب المحاسبي والجبائي موزعين على 5 مؤسسات اقتصادية، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (spss) تم اختبار الفرضيات، حيث توصلت النتائج إلى أن التسيير الجبائي ضعيف الفعالية في المؤسسة الاقتصادية وتأثيره يكون أقوى على خزينة المؤسسة وضعيف على أدائها المالي.

2. دراسة (محمد أمين كويدي، أمال بن عودة، 2023): بعنوان دور إستراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور إستراتيجية التسيير الجبائي ومدى مساهمته في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، حيث تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 50 مشاهدة تتضمن مجموعة من المسيرين الجبائيين، مدققين ومحاسبين، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (spss) تم اختبار الفرضيات، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية التسيير الجبائي واتخاذ القرارات المالية.

3. دراسة (عفاف بولحية وآخرون، 2023): بعنوان دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة اقتصادية واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل ومناقشة معدل الضريبة الفعلي لقياس التسيير الجبائي وأسلوب وزن التمويل بالديون لقياس معدل الديون، وتوصلت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يعتبر عاملاً أساسية لتحديد قرار التمويل والاختيار بين مختلف مصادره.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. دراسة (Soulef Dammak, 2006): بعنوان Impact de la fiscalité sur les décisions et financement des investisse ainsi que sur la valeur de la firme.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير التسيير الجبائي على قرارات التمويل، الاستثمار، وعلى قيمة المؤسسة، ولتحقيق ذلك تم إجراء الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 484 مؤسسة اقتصادية موزعة على 05 دول وهي

فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا وتونس، خلال الفترة الممتدة (من 1997 إلى 1999)، وبالاعتماد على المنهج الكمي ونموذج درجة الصف (المصنوفة الموسعة GAUSS50)، توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات متباينة لتسيير الجبائي على قرارات الاستثمار والتمويل وكذا على قيمة المؤسسة بحسب خصوصية كل دولة.

2.دراسة (Elisabeth Cindy Laurencia, Diah Amalia, 2020): بعنوان **The effect of tax planning on financial performance of manufacturing companies in Indonesia.**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الصناعية العاملة باندونيسيا، ولتحقيق ذلك تم إجراء الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 245 مؤسسة اقتصادية، خلال الفترة الممتدة (من 2014 إلى غاية 2018)، وبالاعتماد على المنهج الكمي، ونموذج تحليل الانحدار بواسطة برنامج (Eviews10) لتحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير موجب للتسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الصناعية في اندونيسيا.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سوف يتم في هذا المطلب تحديد ما يميز بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال عدة زوايا.

1. من حيث المنهج المستخدم:

من خلال ما تم عرضه من الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية، يمكن القول أن دراستنا الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في تناول موضوع " دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "، حيث استخدمت أغلب الدراسات السابقة ودراستنا الحالية المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة، غير أن دراستنا الحالية ركزت أكثر على التأكد من مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالقوانين الجبائية وكذا التحقق من مدى توظيف كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسات لترشيد القرارات المالية. كما ركزت أيضا الدراسة الحالية على إبراز دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية وتحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي والقرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح.

2. من حيث أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة:

اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في كونها تم تطبيقها على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط ضمن القطاعين العام والخاص على مستوى ولاية سكيكدة، بالإضافة إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية والجبائية المطبق في هذه المؤسسات بالمقارنة مع مؤسسات الدراسات السابقة، حيث تم إجراء الدراسة على 10 مؤسسات اقتصادية تم اختيارها بعناية من أجل تحقيق هدف الدراسة الأساسي المتمثل في التأكد من مدى قدرة كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق في الجانب النظري لدور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية وذلك من خلال التعرف على كفاءة المسير الجبائي، وأهم الخطوات المتبعة في وضع إستراتيجية جبائية فعالة، وكذا معرفة واقع التسيير الجبائي في الجزائر من خلال عرض أنظمة فرض الضريبة وأنواعها، كما تطرقنا إلى مفهوم القرارات المالية، أنواعها ومعايير اتخاذها، بالإضافة إلى إبراز أهمية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية خاصة فيما يتعلق باتخاذ قرارات التمويل، الاستثمار، وقرارات توزيع الأرباح، وفي الأخير تناولنا أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا والتي حاولنا من خلالها تحديد موقع دراستنا الحالية من الدراسات السابقة من زوايا متعددة، وخلص الفصل إلى أهم النتائج نوجزها فيما يلي:

- يعكس التسيير الجبائي مدى الكفاءة الجبائية للمؤسسة لما تقدمه من إسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية؛
 - تحكم المسير الجبائي في الجباية يمكنه من اتخاذ القرارات السليمة؛
 - تعتبر الإستراتيجية الجبائية أحد العناصر الأساسية في الوظيفة الجبائية والتي تعمل على تحسين الأداء وتجنب الخطر الجبائين؛
 - يمنح النظام الضريبي الجزائري العديد من التحفيزات للتخفيف من مشكلة التمويل للمؤسسات؛
 - حسن اتخاذ القرارات يساعد المؤسسة في الوصول إلى أهدافها.
- وسنحاول من خلال الدراسة الميدانية إسقاط جزء من الجانب النظري على الجانب التطبيقي لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الفصل الثاني

دور كفاءة التسيير الجبائي في

ترشيد القرارات المالية

تمهيد الفصل الثاني:

بعد الانتهاء من الجانب النظري وللإجابة على مشكلة الدراسة لابد من تدعيمها بدراسة ميدانية حيث تم تخصيص هذه الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في ولاية سكيكدة، كما احتوت الدراسة الميدانية المتبعة على أساليب جمع البيانات، والمنهجية المعتمدة في الدراسة والتعريف بها، بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة وتحديد مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة ومدى استجابتها الفعلية وكذا اختبار الفرضيات وتحليلها.

من أجل تحقيق ما سبق ذكره، قمنا بتصميم استمارة استبيان التي تتضمن محورين للحكم على كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية، كما قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.
- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تعتبر الطريقة والأدوات التي يستخدمها الباحث في الدراسة الميدانية ذات أهمية بالغة في تحديد مصداقية ودقة المعلومات من حيث جمعها ودراستها وتحليلها وهذا ما يضيف قيمة علمية للدراسة، وبالتالي تسمح للباحث بإثبات أو نفي فرضياته واستخلاص نتائج الدراسة.

المطلب الأول: منهجية أداة الدراسة

يتناول هذا المطلب المنهج المستخدم في الدراسة وتحديد مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة

1. المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل القيام بدراستنا وتحليل المعلومات المتوفرة لدينا والتي تم الحصول عليها من عينة الدراسة تم الاعتماد على "المنهج الوصفي التحليلي" لتحقيق أهداف الدراسة، حيث أنه منهج يهتم بدراسة الظواهر ثم تحليلها، كما يقوم برصد الظاهرة بطريقة كمية لفترة زمنية معينة للوصول لتعريف الظاهرة ومضمونها وتعميم النتائج.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

1.2. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتواجدة بولاية سكيكدة.

2.2. عينة الدراسة:

بناء على مجتمع الدراسة تم اختيار عينة الدراسة والمتمثلة في (60) فرد من العاملين في مختلف المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في ولاية سكيكدة وتعتبر هذه العينة قصدية كونه تم توزيع الاستبيان على مدرء أقسام المالية والمحاسبة، المحاسبين، المسيرين جبائين، المدققين والمكلفين بالتصريحات، وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

الجدول (1-2): العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة

النسبة	العدد	البيان
100%	60	الاستبيانات الموزعة
100%	60	الاستبيانات المستردة
0	0	الاستبيانات غير الصالحة للتحليل
100%	60	الاستبيانات الخاضعة للتحليل

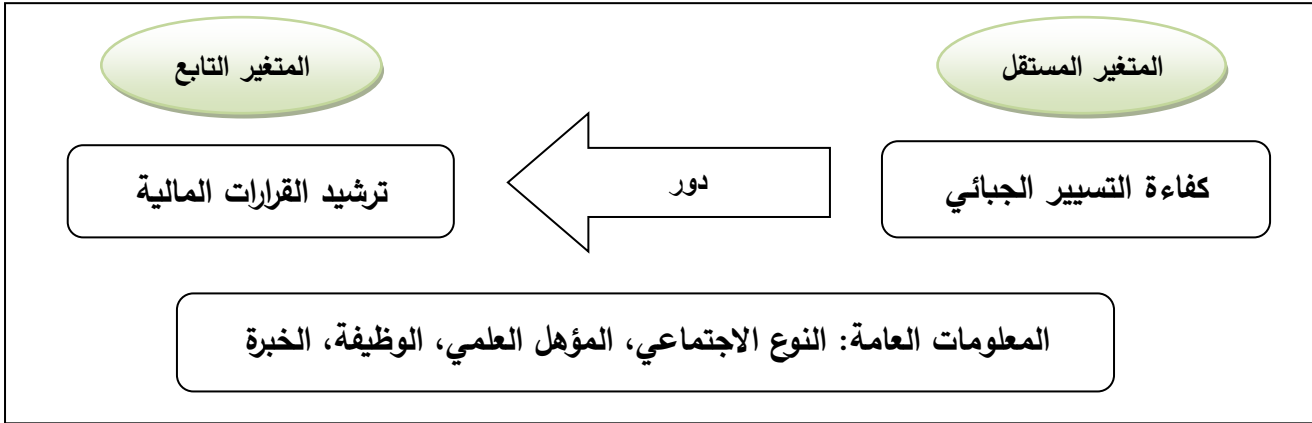
المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجدول (1-2) نلاحظ بأن عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة متساوية مع العينة التمثيلية لمجتمع الدراسة والمتمثلة بـ 60 استبانة أي أنها خاضعة للتحليل بنسبة 100%.

3. طبيعة المتغيرات

- يتناول موضوع دراستنا " دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية " متغيرين أساسيين هما:
- المتغير المستقل: يتمثل في كفاءة التسيير الجبائي؛
 - المتغير التابع: يتمثل في ترشيد القرارات المالية.
- النموذج التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-2): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات قمنا بالاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات لما لها من أهمية في توفير الوقت والجهد ومن ثم تحليلها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (spss) بغية التعرف على مدى تأثير كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية.

1. الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

من أجل جمع معلومات الدراسة تم الاعتماد على:

الاستبيان: وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المتناسقة والمتراطة مع بعضها، حيث استعنا في وضع عبارات الاستبيان على المعلومات الواردة في الجانب النظري وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك بإسقاطها على جانب الدراسة الميدانية، ونكون بذلك قد صممنا الاستبيان بما يتوافق مع طبيعة الدراسة وأبعاد متغيراتها والملحق رقم (01) يوضح ذلك.

كما تضمن الاستبيان مقدمة بينا فيها أن جميع البيانات المراد الحصول عليها من أفراد العينة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، حيث تم تقسيم الاستمارة إلى جزئيين:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية موزعة كالتالي: النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: يتضمن محاور الاستبيان والذي بدوره يحتوي على 30 عبارة متعلقة بكفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية وينقسم إلى:

المحور الأول: يحتوي على 15 عبارة متعلقة بكفاءة التسيير الجبائي مقسمة كالتالي:

- استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية: تتضمن 5 عبارات؛

- ذكاء و كفاءة المسير الجبائي: تتضمن 5 عبارات؛

- تفادي الخطر الجبائي: تضمن 5 عبارات.

المحور الثاني: يحتوي على 15 عبارة متعلقة بترشيد القرارات المالية.

2. الأدوات الإحصائية المستخدمة

من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي

المسمى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، كما اعتمدنا على التقنيات الإحصائية التالية:

1.2. الأساليب المستخدمة للتحقق من صدق وثبات أدوات الدراسة

- معامل الارتباط بيرسون للكشف عن صدق الاتساق الداخلي وكذا العلاقة بين المتغيرين؛

- معامل الثبات ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛

- النسب المئوية والتكرارات لوصف العينة.

2.2. الأساليب المستخدمة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة

- المتوسط الحسابي لقياس مدى مركزية الإجابات؛

- الانحراف المعياري لقياس مدى اتفاق وعدم تشتت الإجابات؛

- الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا المبحث بعرض النتائج بشكل منظم وتحليل النتائج وتفسيرها اعتمادا على تفرغ البيانات

المتحصل عليها من المؤسسة بالاعتماد على نتائج الاستمارة.

المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

يعتبر اختيار العينة من أهم مراحل البحث العلمي إذ تمثل المجتمع الأصلي للدراسة، حيث تسمح لنا بتحليل

خصائصها وتفسيرها حسب المتغيرات الشخصية وكذا حسب اتجاهات آراءها وهذا لتحديد الاتجاه العام للمتغيرين

المستقل والتابع، وبذلك يتسنى لنا إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

1. تحليل المعلومات العامة: سوف نقوم بتحليل المعلومات الشخصية حسب النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي،

التخصص العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية

1.1. توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي

بغية التعامل مع العينة وفق النوع الاجتماعي تم تقسيم الاختيارات إلى فئتين كما هو موضح في الجدول

التالي:

الجدول (2-2): توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

الجنس	الذكور	الإناث	المجموع
التكرار	31	29	60
النسبة	%51.7	%48.3	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يبين الجدول (2-2) أن أغلبية أفراد العينة المدروسة هم من فئة الذكور حيث بلغت نسبتهم %51.7 بـ31 عامل، بينما بلغت فئة الإناث ما نسبته %48.3 بـ29 عاملة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (2-2): توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

2.1. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

بغية التعامل مع العينة وفق المؤهل العلمي تم تقسيم الاختيارات إلى 4 فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-2): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

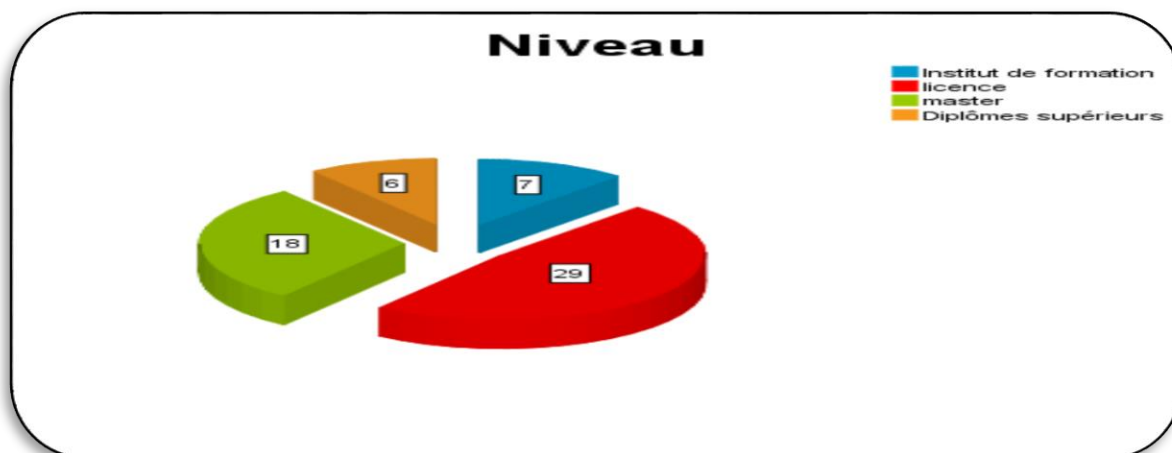
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
معهد تكوين	7	%11.7
ليسانس	29	%48.3
ماستر	18	%30
شهادات عليا	6	%10
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يبين (3-2) أن معظم أفراد العينة المدروسة يحملون شهادة ليسانس حيث بلغت نسبتهم %48.3 بـ29 عامل، والمتحصليين على شهادة الماستر بـ18 عامل وذلك بنسبة %30، أما حاملي شهادات معهد التكوين

والشهادات العليا فكان عددهم تقريبا متساوي بـ 7 و 6 عمال وذلك بنسبة 11.7% وما نسبته 10% على التوالي، مما يدل على وجود أفراد في الاختصاص ذوي معرفة في مجال عملهم. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (2-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

3.1. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

بغية التعامل مع العينة وفق التخصص العلمي تم تقسيم الاختيارات إلى 5 فئات كم هو موضح في الجدول التالي:

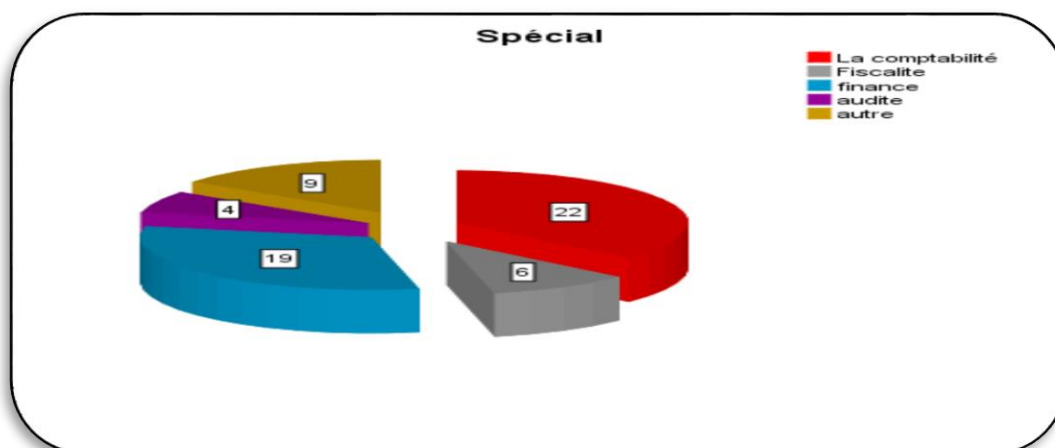
الجدول (2-4): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
36.7%	22	محاسبة
10%	6	جبائية
31.7%	19	مالية
6.7%	4	تدقيق
15%	9	أخرى
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يبين الجدول (2-4) أن معظم أفراد عينة الدراسة متخصصون في المحاسبة بـ 22 عامل حيث بلغت نسبتهم 36.7%، أما تخصص المالية فبلغ عدد عماله 19 عامل ونسبتهم 31.7%، بينما بلغت نسبة التخصصات الأخرى 15% والتي بلغ عدد عمالها 9 عمال، يليها تخصص جبائية بـ 6 عمال وذلك بنسبة 10%، وفي الأخير جاء تخصص التدقيق بـ 4 عمال وذلك بنسبة 6.7%، مما يدل على وجود أفراد ذوي اختصاص في المجال عملهم. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (2-4): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

4.1. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

بغية التعامل مع العينة وفق الوظيفة تم تقسيم الاختيارات إلى 5 فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

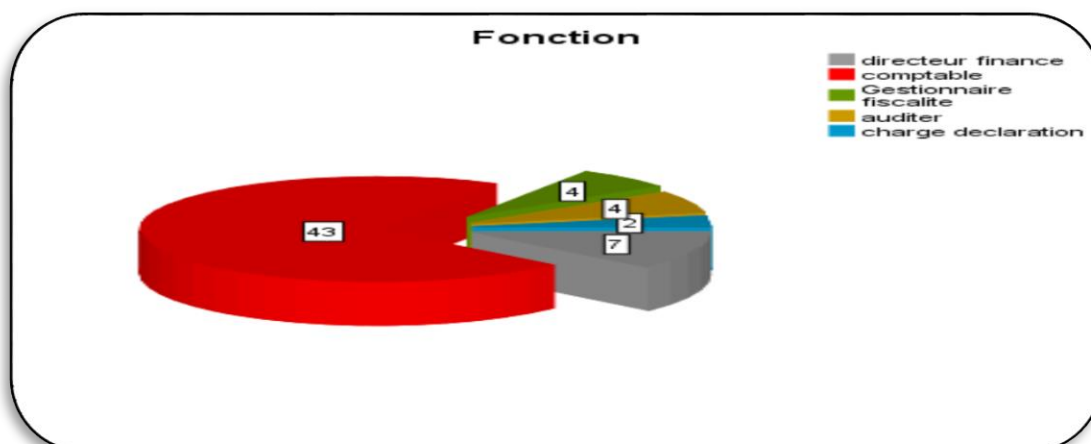
الجدول (2-5) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
11.7%	7	مدير مالي
71.7%	43	محاسب
6.7%	4	مسير جبائي
6.7%	4	مدقق
3.3%	2	مكلف بالتصريحات
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يبين الجدول (2-5) أن 71.7% من أفراد عينة الدراسة محاسبين وبلغ عددهم 43 محاسب وهذا راجع لاعتماد معظم المؤسسات عليهم في الجانب الجبائي، ويأتي في المرتبة الثانية المدراء الماليون بنسبة 11.7% والمقدر عددهم بـ7 مدراء، ويليهما كل من المسيرين الجبائيين والمدققين 6.7% وقد ساهم كذلك المكلفون بالتصريحات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية بالإجابة على الدراسة بنسبة 3.3%. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (2-5) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

5.1. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

بغية التعامل مع العينة وفق الخبرة المهنية تم تقسيم الاختيارات إلى أربع فئات كما هو موضح في الجدول

التالي:

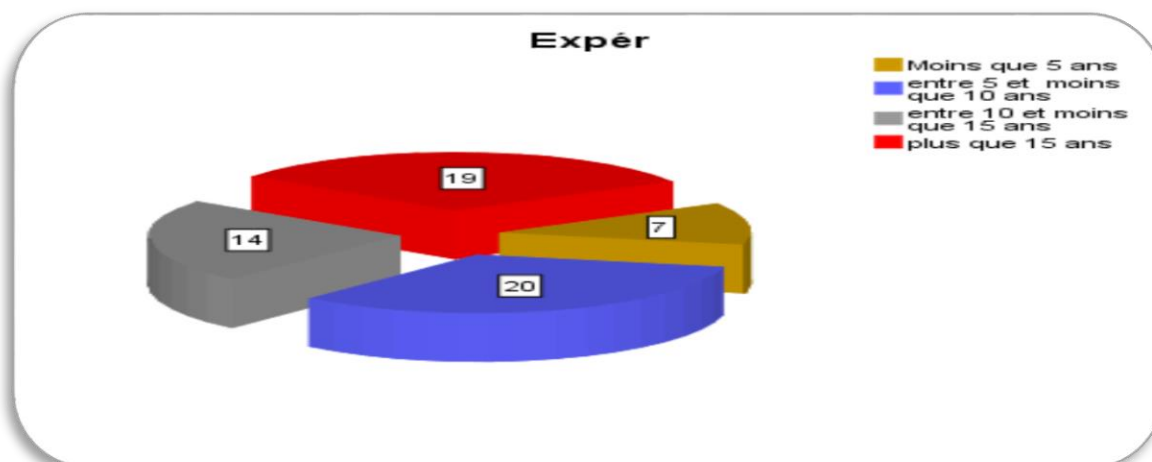
الجدول (2-6) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة	التكرار	الخبرة المهنية
11.7%	7	أقل من 5 سنوات
33.3%	20	5-10 سنوات
23.3%	14	10-15 سنة
31.7%	19	15 سنة فما فوق
100	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يبين الجدول (2-6) أن 33.3% من أفراد عينة الدراسة يملكون خبرة مهنية تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات، تليها فئة 15 سنة فما فوق بنسبة 31.7% أي أن معظم العمال لديهم خبرة كبيرة في مجال عملهم، بينما جاءت الفئة الثالثة بنسبة 23.3% والتي تتراوح خبرتهم المهنية بين 10 إلى 15 سنة، وفي الأخير جاءت الفئة الأقل من 05 سنوات بنسبة 11.7%، هذا ما يوضح وجود خبرة مهنية لأفراد العينة في المؤسسة محل الدراسة والتي تلعب دورا هاما وبارزا في عملية تكوين وتأهيل العمال. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (2-6) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

2. تحليل اتجاهات آراء العينة

قبل التطرق إلى تحليل محاور الدراسة سوف نقوم أولاً بالتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة.

1.2. صدق المحكمين (الصدق الظاهري)

يعتبر صدق المحكمين من أكثر طرق الصدق شيوعاً، وللحصول على صدق المحكمين تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في مجال المالية والمحاسبة والجبائية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، لإجراء التعديلات عليها سواء في صياغة الفقرات أو حذف بعضها على ضوء مقترحاتهم، والتي ساهمت في إخراجها بصورته النهائية (أنظر الملحق رقم 02).

2.2. ثبات أداة الدراسة

هو التعبير عن مدى تناسق إجابات الأفراد وثبات استمارة الاستبيان عند استخدامها تحت نفس الظروف وعلى أشخاص مختلفين، حيث تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال قياس معامل ألفا كرونباخ، كما تنص القاعدة الإحصائية لهذا الاختبار على أن النسبة المقبولة لثبات الاستبانة هي 60% فما فوق، والنسبة المقبولة لصدقها هي 70% فما فوق ويحسب بالجدر التربيعي لمعامل الثبات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (2-7): تحديد معامل ثبات وصدق الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ (α)	(الصدق = $\sqrt{\alpha}$)
المحور الأول	15	0.844	0.918
المحور الثاني	15	0.843	0.918
الإجمالي	30	0.867	0.931

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يتضح من الجدول (2-7) أن معامل الثبات الإجمالي بلغ 0.867 وهو أكبر من 0.6، وأن جميع المحاور ذات درجة مرتفعة من الثبات، ويتضح ذلك من خلال معامل الصدق الإجمالي الذي بلغ 0.931 وهو كذلك أكبر من 0.7، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بالصدق والثبات.

3.2. الاتساق الداخلي

ويقصد به اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وهذا من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين العبارة ومجموع المحور، حيث تكون علاقة الارتباط قوية إذا كان معامل الارتباط أكبر من 0.65، وتكون متوسطة إذا كان معامل الارتباط محصور بين 0.3 و 0.65، وتكون ضعيفة إذا كان أقل من 0.3، أما بالنسبة لمعنوية علاقة الارتباط يجب أن تكون المستوى المعنوية أقل من 5%¹.

1.3.2. قياس صدق الاتساق الداخلي لمحور كفاءة التسيير الجبائي

– الاتساق الداخلي للبعد الأول: استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية
الجدول (2-8): معامل الارتباط بيرسون لعبارات البعد الأول

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	0.782**	0.000
2	0.648**	0.000
3	0.680**	0.000
4	0.710**	0.000
5	0.615**	0.000

**دال إحصائيا عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يتضح من الجدول (2-8) أن جميع عبارات البعد الأول "استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية" كانت لديها علاقة ارتباط موجبة وقوية بينها وبين المحور الذي تنتمي إليه، كما أن جميع العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه يمكن القول أن العبارات ذات اتساق داخلي.

– الاتساق الداخلي للبعد الثاني: كفاءة المسير الجبائي

الجدول (2-9): معامل الارتباط بيرسون لعبارات البعد الثاني

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
6	0.782**	0.000
7	0.558**	0.000
8	0.747**	0.000
9	0.663**	0.000
10	0.697**	0.000

**دال إحصائيا عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

1. أيمن تيريرات، " قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية "، أطروحة دكتوراه في المحاسبة و المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2023، ص 154.

يتضح من الجدول (2-9) أن جميع عبارات البعد الثاني " نكء وكفاءة المسير الجبائي" كانت لديها علاقة ارتباط موجبة وقوية بينها وبين المحور الذي تنتمي إليه، كما أن جميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه يمكن القول أن العبارات ذات اتساق داخلي.

- الاتساق الداخلي للبعد الثالث: تفادي الخطر الجبائي

الجدول(2-10): معامل الارتباط بيرسون لعبارات البعد الثالث

العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
11	0.775**	0.000
12	0.465**	0.000
13	0.740**	0.000
14	0.803**	0.000
15	0.744**	0.000
** دال إحصائياً عند مستوى 0.01		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يتضح من الجدول (2-10) أن معظم عبارات البعد الثالث " تفادي الخطر الجبائي" كانت لديها علاقة ارتباط موجبة و قوية بينها و بين المحور الذي تنتمي إليه، كما أن جميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه يمكن القول أن العبارات ذات اتساق داخلي.

2.3.2. قياس صدق الاتساق الداخلي لمحور ترشيد القرارات المالية

الجدول(2-11): معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني

العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	0.444**	0.000	9	0.735**	0.000
2	0.619**	0.000	10	0.665**	0.000
3	0.283*	0.028	11	0.724**	0.000
4	0.376**	0.003	12	0.538**	0.000
5	0.645**	0.000	13	0.507**	0.000
6	0.644**	0.000	14	0.450**	0.000
7	0.691**	0.000	15	0.342**	0.007
8	0.623**	0.000			
** دال إحصائياً عند مستوى 0.01					
* دال إحصائياً عند مستوى 0.05					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يتضح من الجدول (2-11) أن أغلبية عبارات المحور الثاني " ترشيد القرارات المالية " كانت لديها علاقة ارتباط موجبة و قوية بينها و بين المحور الذي تنتمي إليه، كما أن أغلبية العبارات كانت عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه يمكن القول أن العبارات ذات اتساق داخلي.

3.3.2. قياس صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان

الجدول(2-12): معامل الارتباط بيرسون لمحاور الاستبيان

المحاور	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول	0.745**	0.000	دال إحصائيا
المحور الثاني	0.875**	0.000	دال إحصائيا
** دال إحصائيا عند مستوى 0.01			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يتضح من الجدول (2-12) أن جميع عبارات محاور الاستبيان كانت لديها علاقة ارتباط موجبة وقوية بينها وبين المحور الذي تنتمي إليه، كما أن جميع العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وعليه يمكن القول أن العبارات ذات اتساق داخلي.

4.2. مقياس ليكارت

لحساب طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي بمعنى الدنيا والعظمى، نقوم بحساب المدى العام و فق قانون: $E = X_{max} - X_{min}$ أي أعظم مشاهدة مطروح منها أدنى مشاهدة ($5 - 1 = 4$) ثم يتم تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على أطول الخلايا الصحيحة و ذلك على النحو التالي: ($0.80 = 5/4$) بعد ذلك نضيف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، والذي يصبح (1.80) ثم نضيف إلى هذه النتيجة نفس القيمة الأولى (0.80)، وللحصول على الحد الأعلى للخلية الثانية والذي يكون (2.60)، وبإضافة القيمة ذاتها مرة أخرى نحصل على الحد الأعلى للخلية الثالثة (3.40) ثم نكرر نفس العملية إلى غاية الخلية الخامسة، وهكذا يصبح طول الخلايا على النحو التالي: ¹

منخفض جدا	←	1,80 - 01]	-
منخفض	←	2,60 - 1,80]	-
متوسط	←	3,40 - 2,60]	-
مرتفع	←	4,20 - 3,40]	-
مرتفع جدا	←	105 - 4,20]	-

1. أيمن تزيارات، مرجع سبق ذكره، ص 152.

الجدول(2-13): جدول طول الخلايا حسب مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	حدود الفئة	مستوى درجة الاتجاه	نوع الاتجاه
1]1,80 - 0[منخفض جدا	(-) سلبى
2]2,60 - 1,80[منخفض	(-) سلبى
3]3,40 - 2,60[متوسط	(.) غير متأكد
4]4,20 - 3,40[مرتفع	(+) إيجابى
5]105 - 4,20[مرتفع جدا	(+) إيجابى

المصدر: من إعداد الطالبين

5.2. تحليل محاور الدراسة

من خلال الإجابة على أسئلة الجزء الثاني من استمارة الاستبيان، تم التوصل إلى الإحصائيات التالية التي سوف نوضحها من خلال جدول يتشكل من التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

1.5.2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول " كفاءة التسيير الجبائي "

1.1.5.2. البعد الأول: استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

الجدول(2-14): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1. يوجد في مؤسستكم قسم خاص يتولى شؤون الوظيفة الجبائية	-	13	6	27	14	3.70	1.062	5	مرتفع
2. ترتبط وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة بوظيفة التسيير المالي والمحاسبي	-	1	4	39	16	4.17	0.615	4	مرتفع
3. يحقق التسيير الجيد الانتظام الضريبي للمؤسسة الاقتصادية	-	-	3	34	23	4.33	0.572	2	مرتفع جدا
4. المؤسسة على دراية تامة بالامتيازات التي يقرها التشريع الجبائي	-	-	2	34	24	4.37	0.551	1	مرتفع جدا
5. يمكن التسيير الجبائي إدارة المؤسسة من اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لتجنب الخطر الجبائي	-	1	1	39	19	4.27	0.578	3	مرتفع جدا
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						4.16	0.473	-	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

من الجدول (2-14) الذي يتعلق بمحور كفاءة التسيير الجبائي يتضح أن المتوسط الحسابي للبعد الأول قدرت بـ 4.16 والتي كانت درجة موافقته مرتفعة أي أن أغلبية أفراد العينة متفقون على أن المؤسسات الاقتصادية تستخدم التسيير الجبائي، وما يؤكد ذلك قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.473 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين أفراد عينة الدراسة.

حيث احتلت العبارة الرابعة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.37 وانحراف معياري قدر بـ 0.551 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وبذلك يمكن اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية على دراية تامة بالامتيازات

التي يقرها التشريع الجبائي.

تليها العبارة الثالثة والتي احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.33 وانحراف معياري قدر بـ0.572 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وهذا ما يفسر أن التسيير الجبائي الجيد يحقق الانتظام الضريبي في مؤسسات عينة الدراسة.

تأتي بعد ذلك العبارة الخامسة بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.24 وانحراف معياري قدر بـ0.578 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وبالتالي فإن التسيير الجبائي يمكن المؤسسة من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الوقوع في الخطر الجبائي.

في حين حظيت العبارة الثانية بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.17 وانحراف معياري قدر بـ0.615 مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن اعتبار أن التسيير الجبائي مرتبط بالتسيير المالي و المحاسبي.

في الأخير جاءت العبارة الأولى في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.70 وانحراف معياري قدر بـ0.615، مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة، وهذا ما يفسر أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية لها قسم خاص يتولى شؤون الوظيفة الجبائية.

2.1.5.2. البعد الثاني: كفاءة المسير الجبائي

الجدول (2-15): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لذكاء وكفاءة المسير الجبائي

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
6. ذكاء وكفاءة المسير الجبائي من أهم العوامل التي تعمل على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة	-	3	9	31	17	4.03	0.802	4	مرتفع
7. معرفة المسير للطبيعة القانونية للمؤسسة يساعد على التقليل من الإخضاع الضريبي	-	1	3	38	18	4.22	0.613	2	مرتفع جدا
8. تظهر كفاءة المسير الجبائي من خلال تحكمه في تقنيات التسيير و المحاسبة	1	3	3	39	14	4.03	0.802	4	مرتفع
9. فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى قدرته على التحكم في المخاطر الجبائية	-	1	3	40	16	4.18	0.596	3	مرتفع
10. استغلال المسير الجبائي للمزايا التي تمنحها الإدارة الجبائية ينعكس إيجابا على مردودية المؤسسة	-	1	2	36	21	4.28	0.613	1	مرتفع جدا
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام									
						4.15	0.478	-	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

من الجدول (2-15) الذي يتعلق بمحور كفاءة التسيير الجبائي نجد أن المتوسط الحسابي العام لعبارة البعد الثاني قدر بـ4.15 والتي كانت درجة موافقته مرتفعة، مما يعني أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تهتم بتوفير مسير جبائي ذو كفاءة مهنية عالية، وما يفسر ذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة 0.478 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين أفراد عينة الدراسة.

الملاحظ أن العبارة العاشرة جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.28 وانحراف معياري قدر بـ0.613، وهذا ما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وبذلك يمكن اعتبار أن استغلال المسير الجبائي للمزايا التي تمنحها الإدارة الجبائية ينعكس إيجابا على مردودية المؤسسة.

كما احتلت العبارة السابعة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.22 وانحراف معياري قدر بـ0.613، مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وهذا ما يفسر أن معرفة المسير للطبيعة القانونية للمؤسسة يساعده على التقليل من الإخضاع الضريبي.

كذلك جاءت العبارة التاسعة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.18 وانحراف معياري قدر بـ0.596 وهذا ما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة، وبالتالي يمكن القول أن فعالية عمل المسير الجبائي تكمن في قدرته على التحكم في المخاطر الجبائية.

في حين جاءت كل من العبارتين السادسة والثامنة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.03 وانحراف معياري قدر بـ0.802 مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن اعتبار أن ذكاء وكفاءة المسير الجبائي تبرز من خلال تحكمه في تقنيات التسيير والمحاسبة وهذا لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

3.1.5.2. البعد الثالث: تفادي الخطر الجبائي

الجدول (2-16): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتفادي الخطر الجبائي

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
11. التسيير الجبائي الفعال يساعد المؤسسة في التقليل من الأعباء الضريبية الناجمة عن الأخطار الجبائية	-	-	6	32	22	4.27	0.634	4	مرتفع جدا
12. تساهم الامتيازات الجبائية التي يحددها القانون الجبائي في التخفيض من المخاطر الجبائية	-	-	5	39	16	4.18	0.567	5	مرتفع
13. الإطلاع الدائم للمسير على القوانين الجبائية يجنب المؤسسة الوقوع في الخطر الجبائي	-	1	2	28	29	4.42	0.645	1	مرتفع جدا
14. الفهم الصحيح للقوانين و التشريعات الجبائية يساعد المؤسسة في رسم سياسة جبائية سليمة	-	1	1	34	24	4.35	0.606	2	مرتفع جدا
15. التكوين الدوري للمكلف بالجباية يمكن المؤسسة من تجنب وقوعها في الخطر الجبائي	-	2	3	29	26	4.32	0.725	3	مرتفع جدا
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						4.30	0.451	-	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

من الجدول (2-16) الذي يتعلق بمحور كفاءة التسيير الجبائي يتضح أن المتوسط الحسابي العام لعبارات البعد الثالث قدر بـ4.30 والتي كانت درجة الموافقة مرتفعة جدا، مما يؤكد أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أنه يتم تقادي الخطر في المؤسسات الاقتصادية، وما يفسر ذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة 0.451 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين أفراد عينة الدراسة.

حيث احتلت العبارة الثالثة عشر المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.42 وانحراف معياري قدر بـ0.645 مما يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وبالتالي يمكن اعتبار أن الإطلاع الدائم للمسير على التغييرات التي تطرأ على النصوص والتشريعات الجبائية يقلل من الوقوع في الخطر الجبائي.

في حين احتلت العبارة الرابعة عشر المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.35 وانحراف معياري قدر بـ0.606 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وهذا ما يفسر أن تقادي الخطر الجبائي يكون بالفهم الصحيح للقوانين والتشريعات الجبائية كما يساعد المؤسسة في رسم سياستها الجبائية بطريقة سليمة.

كما جاءت العبارة الخامسة عشر في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.32 وانحراف معياري قدر بـ0.725 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وبالتالي يمكن اعتبار أن التكوين الدوري للمكلف بالجباية يجنب المؤسسة وقوعها في الخطر الجبائي.

بينما جاءت العبارة الحادية عشر في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.27 وانحراف معياري قدر بـ0.634 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة جدا، وهذا ما يفسر أن فعالية التسيير الجبائي تكمن في التقليل من التكاليف الضريبية الوليدة عن الأخطار الجبائية

في الأخير حظيت العبارة الثانية عشر بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.18 وانحراف معياري قدر بـ0.567 مما يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة وبالتالي يمكن القول أن الامتيازات الجبائية تساهم بشكل كبير في تقادي الوقوع في المخاطر الجبائية.

4.1.5.2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول ككل

الجدول (2-17): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف للمحور الأول ككل

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
البعد الأول	4.16	0.473	2	مرتفع
البعد الثاني	4.15	0.478	3	مرتفع
البعد الثالث	4.30	0.451	1	مرتفع جدا
المحور الأول	4.20	0.379	-	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

من خلال الجدول (2-17) يتبين أن:

البعد الثالث جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.30 بينما بلغ انحرافه المعياري 0.451 بينما بلغ والذي كان على مقياس مرتفع جدا، مما يعني أن هناك تأييد مرتفع جدا من قبل أغلبية عينة الدراسة بأن المؤسسات تسعى لتقادي الوقوع في الخطر الجبائي.

يليه البعد الأول والذي جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.16 بينما بلغ انحرافه المعياري 0.473 والذي كان على مقياس مرتفع، مما يعني أن هناك تأييد مرتفع من قبل أغلبية عينة الدراسة بأن التسيير الجبائي يستخدم في المؤسسات الاقتصادية.

في المرتبة الأخيرة جاء البعد الثاني بمتوسط حسابي قدره 4.15 بينما بلغ انحرافه المعياري 0.478 والذي كان على مقياس مرتفع مما يعني أن هناك تأييد مرتفع من قبل أغلبية عينة الدراسة بأن أغلب المؤسسات تهتم بتوفير مسير جبائي ذو كفاءة مهنية عالية.

حسب الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها كانت صغيرة تتراوح ما بين 0.451 و 0.473 وهي بذلك تعبر عن درجة تشتت صغيرة حول المتوسط الحسابي.

2.5.2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني " ترشيد القرارات المالية "

الجدول (2-18): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف للمحور الثاني " ترشيد القرارات المالية "

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1. تعتمد المؤسسة على القرارات المالية في مختلف نشاطاتها وذلك لتحقيق أهدافها.	-	3	5	30	22	4.18	0.792	2	مرتفع
2. تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	-	4	10	32	14	3.93	0.821	4	مرتفع
3. تستغل المؤسسة المزايا والتحفيزات الجبائية التي تمنحها الدولة في مجال الاستثمار.	-	2	5	32	21	4.20	0.732	1	مرتفع جدا
4. تستفيد المؤسسة من الإعفاءات المتعلقة بالضرائب على أرباح الشركات لتشجيعها على الاستثمار.	-	2	12	30	16	4.00	0.781	3	مرتفع
5. تفضل المؤسسة استئجار التثبيات المادية بدلا من امتلاكها.	3	17	16	18	6	3.12	1.091	13	متوسط
6. يعتبر التسيير الجبائي عاملا أساسيا محددًا لقرار التمويل في المؤسسة.	-	6	15	29	10	3.72	0.865	5	مرتفع
7. المتغير الجبائي يؤثر بصفة مباشرة في اختيار المؤسسة لمصادر التمويل.	-	10	18	25	7	3.48	0.911	8	مرتفع
8. تعتمد المؤسسة على إصدار الأسهم في تمويلها الذاتي.	2	10	23	20	5	3.27	0.954	11	متوسط
9. يعتبر التمويل بالديون مصدرا يحقق للمؤسسة وفورات ضريبية.	4	13	21	14	8	3.15	1.117	12	متوسط
10. تؤثر السياسة المحاسبية الضريبية على مصادر التمويل الداخلية في المؤسسة كالإهلاكات والمؤونات.	1	3	19	27	10	3.70	0.869	6	مرتفع
11. يتم الأخذ بالعامل الجبائي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	1	12	16	19	12	3.48	1.081	9	مرتفع
12. عندما ترتفع معدلات الضريبة تتجنب المؤسسة توزيع الأرباح.	5	14	19	18	4	3.03	1.073	14	متوسط

مرتفع	10	1.096	3.45	9	24	16	7	4	13. تتعامل المؤسسة مع الأرباح التي تحققها وفق طريقتين إما عن طريق توزيعها على المساهمين أو إعادة استثمارها.
مرتفع	10	0.946	3.45	7	23	22	6	2	14. يسعى المساهمين إلى إعادة استثمار الأرباح عوضا من توزيعها لإعفاءها من الضرائب.
مرتفع	7	0.774	3.67	7	30	19	4	-	15. تمثل الأرباح مصدرا للتمويل الذاتي إذ لم تلتزم المؤسسة بتوزيع هذه الأرباح على المساهمين.
مرتفع	-	0.523	3.58	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

من الجدول (2-18) الذي يتعلق بمحور ترشيد القرارات المالية نجد أن المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور الثاني قدر بـ 3.58 والذي كانت درجة موافقته مرتفعة ما يفسر أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسسات الدراسة يسعون إلى ترشيد قراراتهم المالية التي لها علاقة بالعامل الجبائي قصد تحقيق وفرة ضريبية وما يعزز ذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة 0.523 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين أفراد عينة الدراسة.

حيث يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن العبارة الثالثة احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.20 وانحراف معياري قدر بـ 0.732 وهذا ما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة جدا، وبالتالي يمكن اعتبار أن أغلب المؤسسات تقوم باستغلال المزايا والتحفيزات الجبائية التي تمنحها الدولة عند اتخاذها لقرار الاستثمار. كما جاءت العبارة الأولى في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.18 وانحراف معياري قدر بـ 0.792 مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية تعتمد على القرارات المالية في مختلف نشاطاتها لتحقيق أهدافها.

في حين حظيت العبارة الرابعة بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.00 وانحراف معياري قدر بـ 0.781 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة، وهذا ما يفسر أن معظم المؤسسات تستفيد من الإعفاءات المتعلقة بالضرائب على أرباح الشركات لتشجيعها على الاستثمار.

كما احتلت كل من العبارة الثانية والسادسة المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي، حيث قدر المتوسط الحسابي للعبارة الثانية 3.93 في حين بلغ انحرافها المعياري 0.821 ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السادسة 3.72 بانحراف معياري قدره 0.865 وكلاهما يشيران إلى درجة موافقة مرتفعة، وبالتالي يمكن اعتبار أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعتمد على التسيير الجبائي عند اتخاذها للقرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية.

في حين جاءت العبارة العاشرة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.70 وانحراف معياري قدر بـ 0.869 والذي يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة، أي أن للسياسة المحاسبية الضريبية تأثير على مصادر التمويل الداخلية في المؤسسات الاقتصادية كالإهلاكات والمؤنات.

كما احتلت العبارة الخامسة عشر المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف معياري قدر بـ 0.774 مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة، وهذا ما يفسر أن عدم إلزام المؤسسة بتوزيع الأرباح على المساهمين فتتحول هذه الأرباح إلى مصدر للتمويل الذاتي.

بينما جاءت العبارة السابعة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.48 وانحراف معياري قدر بـ 0.911 مما يشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن اعتبار أن للمتغير الجبائي أثر مباشر في اختيار المؤسسات لمصادر التمويل.

في حين جاءت العبارة الحادية عشر في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.48 وانحراف معياري يقدر بـ 1.081 مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة، وهذا ما يفسر أن المؤسسات تأخذ بالعامل الجبائي عند اتخاذها لقرارات توزيع الأرباح.

كما احتلت كل من العبارة الرابعة عشر والثالثة عشر المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.45 وانحراف معياري قدره 0.946 و 1.096 على التوالي مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة، وهذا ما يفسر أن غالبية المساهمين يقومون بإعادة استثمار الأرباح بدلا من توزيعها لإعفاؤها من الضرائب كما يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية تتعامل مع أرباحها وفق طريقتين إما توزيعها على المساهمين أو إعادة استثمارها.

وجاءت العبارة الثامنة في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي قدره 3.27 وانحراف معياري قدر بـ 0.954 مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من أفراد العينة على عبارة " تعتمد المؤسسة على إصدار الأسهم في تمويلها الذاتي ".

كما جاءت العبارة التاسعة في المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي قدره 3.15 وانحراف معياري قدر بـ 1.117 مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من أفراد العينة على عبارة " يعتبر التمويل بالديون مصدرا يحقق للمؤسسة وفورات ضريبية ".

في حين جاءت العبارة الخامسة في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي قدره 3.12 وانحراف معياري قدر بـ 1.091 مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من أفراد العينة على عبارة " تفضل المؤسسة استئجار التثبيات المادية بدلا من امتلاكها ".

وفي الأخير جاءت العبارة الثانية عشر لتحتل المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي قدره 3.03 وانحراف معياري قدر بـ 1.073 مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من أفراد العينة على عبارة " عندما ترتفع معدلات الضريبة تتجنب المؤسسة توزيع الأرباح ".

المطلب الثاني: ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها

في هذا المطلب سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي وكذلك اختبار فرضيات الدراسة.

1. اختبار التوزيع الطبيعي

لكي تكون التحليلات و التفسيرات أكثر مصداقية يجب التأكد من أن المجتمع خاضع للتوزيع الطبيعي وللتأكد من ذلك نقوم باختبار (smirnov-kolmogrov) كما يلي:

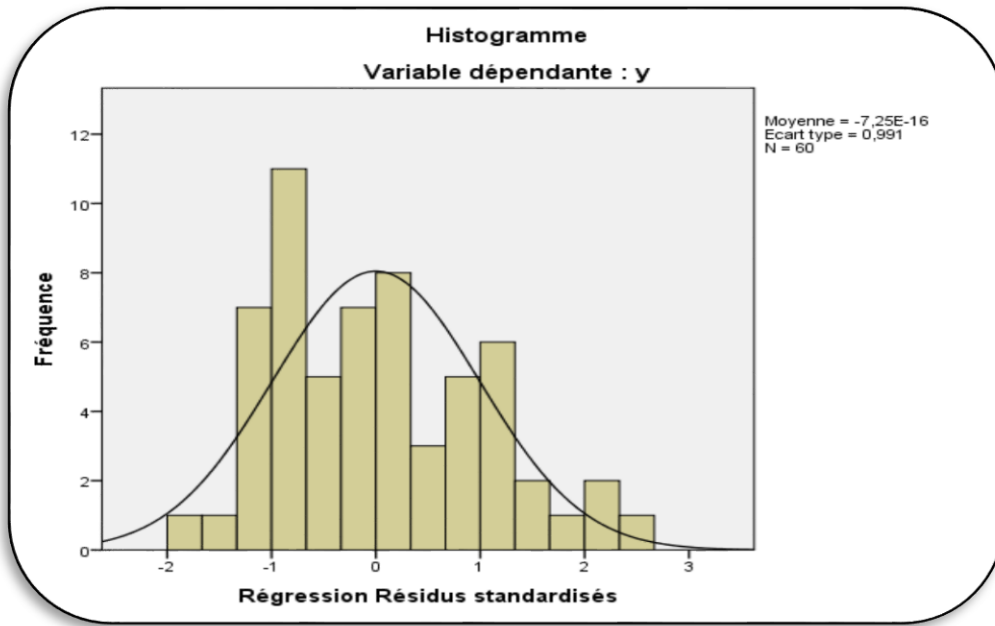
الجدول(2-19): نتائج اختبار (smirnov-kolmogrov)

المحاور	statistiques	مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية sig)	نتيجة الاختبار
المحور الأول	0.191	0.133	التوزيع طبيعي
المحور الثاني	0.121	0.383	التوزيع طبيعي
المجموع	0.092	0.200	التوزيع طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لجميع المحاور، فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل(2-7): المنحنى البياني للتوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

2. اختبار فرضيات الدراسة

لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y)، قمنا باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يأخذ شكل المعادلة الرياضية التالية $Y = ax + b$ وذلك لاختبار الفرضية الرئيسة للدراسة التي مفادها أن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" والتي ينبثق عنها 03 فرضيات فرعية حيث تفيد قاعدة اتخاذ القرار بقبول الفرضية البديلة (H_1) عندما يكون مستوى المعنوية أقل من 5% وقيمة التباين المحسوبة (F) أكبر من (F) الجدولة وبالتالي

رفض الفرضية العدمية (H_0) هذا بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج، أما بالنسبة لاختبار student الذي يستخدم لاختبار مدى معنوية معاملات الانحدار (المعنوية الجزئية للنموذج)، فتقيد قاعدة القرار بقبول الفرضية البديلة (H_1) عندما يكون مستوى المعنوية أقل من 5%.

وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الانحدار الخطي البسيط و التعرف على العلاقة بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية.

1.2 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وترشيد القرارات المالية.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وترشيد القرارات المالية.

الجدول (2-20): نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار			القدرة التفسيرية		المعنوية الكلية لنموذج الانحدار		
مستوى الدلالة	T	β	المتغير المستقل	R2	R	مستوى الدلالة	F
0.000	4.348	2.628	الثابت	0.041	0.203	0.019	2.504
0.019	1.582	0.224	البعد الأول: استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يلخص الجدول (2-20) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استخدام التسيير الجبائي و ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث نلاحظ ما يلي:

- نموذج الدراسة الذي يدرس العلاقة بين استخدام التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية كان معنويا، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 2.504 وقيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين (Anova) بلغت 0.019، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن الصفر، وبهذا فإن معامل الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على ترشيد القرارات المالية.

- هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين استخدام التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.203 بمستوى معنوية 0.019 وهي أقل من 5% كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 0.041 كما يشير إليه معامل التحديد (R^2) وهذا يعني أن استخدام التسيير الجبائي يفسر ما يعادل 4.1% من التباين الحاصل في ترشيد القرارات المالية وأن 95.9% من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة موجبة بين استخدام التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الانحدار لاستخدام التسيير الجبائي 0.224 بمستوى معنوية 0.019 وهي أقل من 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة

(H₁) والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية." أي أن استخدام التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يؤثر على ترشيد القرارات المالية وذلك من خلال دمج العامل الجبائي في صناعة القرارات المالية المختلفة (التمويلية، الاستثمارية، وقرار توزيع الأرباح) حتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من المزايا الجبائية وتجنبها للتكاليف الإضافية وهو ما ينعكس إيجاباً على مردودية المؤسسة.
وعليه يمكن التعبير على ذلك بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y = 0.224x + 2.628$$

2.2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية.

H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية.

الجدول (2-21): نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار				القدرة التفسيرية		المعنوية الكلية لنموذج الانحدار	
مستوى الدلالة	T	β	المتغير المستقل	R ²	R	مستوى الدلالة	F
0.001	3,590	2.024	الثابت	0.119	0.344	0.007	7.805
0.007	2.794	0.377	البعد الثاني: ذكاء وكفاءة المسير الجبائي				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يبين الجدول (2-21) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة التي تربط بين ذكاء وكفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث نلاحظ ما يلي:

- نموذج الدراسة الذي يدرس العلاقة بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية كان معنوياً، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 7.805 وقيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين (Anova) بلغت 0.007، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن الصفر، وبهذا فإن معامل الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على ترشيد القرارات المالية.

- هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.344 بمستوى معنوية 0.007 وهي أقل من 5%، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 0.119 من خلال معامل التحديد (R²)، وهذا يعني أن ذكاء وكفاءة المسير الجبائي يفسر ما يعادل 11.9% من التباين الحاصل في ترشيد القرارات المالية وأن 88.1% من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى، وعليه يمكن القول أن هناك

علاقة موجبة بين ذكاء وكفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الانحدار ذكاء وكفاءة المسير الجبائي 0.377 بمستوى معنوية 0.007 وهي أقل من 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية." أي أن ذكاء وكفاءة المسير الجبائي تؤثر على ترشيد القرارات المالية وذلك من خلال الثقافة الجبائية للمسير التي توفر له القاعدة الصحيحة لاتخاذ القرار السليم. ويمكن التعبير عن ذلك وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y = 0.337x + .2024$$

3.2. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية.

الجدول (2-22): نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار				القدرة التفسيرية		المعنوية الكلية لنموذج الانحدار	
مستوى الدلالة	T	β	المتغير المستقل	R2	R	مستوى الدلالة	F
0.001	3.573	2,291	الثابت	0.067	0.259	0.045	4,186
0.045	2.046	0.301	البعد الثالث: تقادي الخطر الجبائي				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يبين الجدول (2-22) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة التي تربط بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث نلاحظ ما يلي:

- نموذج الدراسة الذي يدرس العلاقة بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية كان معنوياً، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 4.186 وقيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين ($Anova$) بلغت 0.045، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن الصفر، وبهذا فإن معامل الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على ترشيد القرارات المالية.

- هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.259 بمستوى معنوية 0.045 وهي أقل من 5%، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 0.067 من خلال معامل التحديد (R^2)، وهذا يعني أن تقادي الخطر الجبائي يفسر ما يعادل 6.7% من التباين الحاصل في ترشيد القرارات المالية وأن 93.3% من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة موجبة بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الانحدار لتقادي الخطر الجبائي

0.301 بمستوى معنوية 0.045 وهي أقل من 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية." أي أن تفادي الخطر الجبائي يؤثر على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال الاطلاع الدائم للمسير على القوانين الجبائية وفهماها فهما صحيحا قبل اتخاذه لأي قرار مالي يخص المؤسسة وهذا لتجنب وقوعها في الخطر الجبائي. ويمكن التعبير عن ذلك وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y = 0.301x + .2291$$

4.2. اختبار الفرضية الرئيسية:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

H_1 : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الجدول (2-23): نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار			القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار		
F	مستوى الدلالة	R	R ²	المتغير المستقل	β	T	مستوى الدلالة
7.039	0.010	0.329	0.108	الثابت	1.680	2.327	0.023
				كفاءة التسيير الجبائي	0.454	2.653	0.010

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج (spss 23)

يلخص الجدول (2-23) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة التي تربط بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث نلاحظ ما يلي:

- نموذج الدراسة الذي يدرس العلاقة بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية كان معنويا، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 7.039 وقيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين (Anova) بلغت 0.010، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف عن الصفر، وبهذا فإن معامل الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على ترشيد القرارات المالية.

- هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.329 بمستوى معنوية 0.010 وهي أقل من 5%، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 0.108 من خلال معامل التحديد (R^2)، وهذا يعني أن كفاءة التسيير الجبائي يفسر ما يعادل 10.8% من التباين الحاصل في ترشيد القرارات المالية وأن 89.2% من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة

موجبة بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية، حيث بلغ معامل الانحدار لكفاءة التسيير الجبائي 0.454 بمستوى معنوية 0.010 وهي أقل من 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية." أي أن كفاءة التسيير الجبائي تؤثر على ترشيد القرارات المالية من خلال المفاضلة واستغلال البدائل الجبائية المتاحة التي تخدم القرارات المالية في مؤسسة كالمفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين أو إعادة استثمارها فيما يتعلق بقرار توزيع الأرباح. وبالتالي فإن التسيير الجبائي وسيلة لترشيد القرارات المالية.

ويمكن التعبير عن ذلك وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y = 0.454x + 1.680$$

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل دراسة الميدانية حول دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة والتعرف عليه، ثم قمنا بعرض نتائج الدراسة بشكل منظم، وتحليلها وتفسيرها بناء على تفرغ البيانات المتحصل عليها من المؤسسات محل الدراسة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 23)، حيث انحصرت هذه الدراسة في 60 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وذلك لغرض الإجابة على الفرضيات الفرعية والرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة.

وخلصت لمجموعة من النتائج المهمة نذكر منها:

1. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ؛
2. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ؛
3. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ؛
4. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

في الأخير يمكن القول أن للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية أهمية بالغة حيث يمكن المؤسسة من تعظيم عوائدها وتخفيض تكاليفها الجبائية التي تعتبر العنصر الرئيسي الذي يبني المسير على أساسه قراراته المالية المتمثلة في قرار التمويل، الاستثمار وتوزيع الأرباح والتي تعد من أهم القرارات الإستراتيجية في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة، فإن كان القرار المالي المتخذ رشيدا فان ذلك يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق أهدافها المسطرة مسبقا.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري والتطبيقي يمكننا سرد مجموعه من النتائج المتوصل إليها كالتالي:

1. نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة في العناصر التالية:

1.1. النتائج النظرية:

- يعد التسيير الجبائي وسيلة هامة تمكن المؤسسة من أداء التزاماتها وفق التشريعات الجبائية.
- إدراج العامل الجبائي في القرارات المالية يعتبر أداة لتقييم كفاءة المسيرين.
- يعكس التسيير الجبائي مدى الفعالية الجبائية للمؤسسة لما تقدمه من إسهامات بارزه في ترشيد القرارات المالية.
- تعتبر عملية التسيير الجبائي مهمة في تخفيض التكاليف الجبائية مما يساعد المؤسسة في تحقيق وفورات ضريبية.
- التسيير الجبائي المحكم هو التسيير الجبائي الذي يستفيد من كافة الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل القانون الجبائي، والذي يحقق للمؤسسة الانتظام الضريبي.
- يمكن التسيير الجبائي الفعال المؤسسة من اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لتجنب الخطر الجبائي.
- تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة والتي على أساسها يتم تحديد مستقبل هذه الأخيرة، فكما كان القرار المالي المتخذ رشيدا كلما أدى هذا للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.
- تعد القرارات المالية متكاملة فيما بين بينها وتؤثر إحداها على الأخرى، إذ أن قرار التمويل يحدد لنا حجم ونوع قرار الاستثمار الذي ستتخذه المؤسسة، وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج والأرباح المحققة.

2.1. النتائج التطبيقية:

- يظهر لنا من خلال النتائج وتحليلات الإحصائية لأفراد العينة أن اغلبيه مؤسسات الدراسة تهتم بوجود الوظيفة الجبائية.
- تأييد أغلبية أفراد عينة الدراسة بأن كفاءة التسيير الجبائي لها دور فعال في رشادة القرارات المالية وهذا على مستوى المؤسسات محل الدراسة.

الخاتمة

- تأييد أغلبية أفراد الدراسة بأن التسيير الجبائي له أهميه بالغة في تخفيض العبء الجبائي والمسير الجبائي هو محور فعالية ذلك.
- إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وترشيد القرارات المالية ويتجلى ذلك بوضوح من خلال إجابات أغلبية الموظفين الذين وافقوا على أن استخدام التسيير الجبائي يؤثر بشكل مباشر على ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المسير الجبائي وترشيد القرارات المالية" ويبرز ذلك من خلال إجابات الموظفين الذين اثبتوا بأن كفاءة المسير الجبائي لها تأثير مباشر وقوي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- إثبات الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفادي الخطر الجبائي وترشيد القرارات المالية" ويظهر ذلك من خلال إجابات غالبية الموظفين الذين أقروا على أن تفادي الخطر الجبائي له تأثير مباشر على رشادة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- إثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" ويبرز ذلك جليا من خلال إجابات أغلبية الموظفين الذين أثبتوا أن كفاءة التسيير الجبائي لها دور فعال في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية وهذا ما تؤكد هنا نتائج الدراسة.

2. توصيات الدراسة:

- على ضوء نتائج المتوصل إليها وبناءا على الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة يمكننا تقديم جملة من التوصيات نذكرها فيما يلي:
- إحداث مصلحة منفصلة تهتم بالجانب الجبائي للمؤسسة لتحقيق الفعالية الجبائية.
 - ضرورة إدراج العامل الجبائي وأخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المالية.
 - يجب الاهتمام بالقوانين والتشريعات الجبائية الحديثة التي يقدمها تشريع الجبائي واستغلالها من قبل المؤسسات الاقتصادية لتحقيق وفرة ضريبية.
 - الحاجة لفتح معاهد متخصصة لتكوين المسيرين الجبائين لرفع الثقافة الجبائية لديهم.

3. آفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا لدور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية تبين لنا أن هناك جوانب هامة جدية بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون كإشكالية لبحوث ودراسات نأمل أن تتال حقا وهي:

الخاتمة

- دراسة واقع التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام.
- إبراز دور التسيير الجبائي في التخفيض من المخاطر الجبائية.
- فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي.
- دراسة دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية.
- مساهمة حوكمة المؤسسات في ترشيد قرارات المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

– الكتب

1. فطيمة الزهرة قرامز، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2020.
2. محمد صالح فروم، جباية المؤسسة، دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة 1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

– الأطروحات والمذكرات

أ – الأطروحات

3. أميرة فتحة، دور المراجعة الجبائية في تحقق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2018.
4. أيمن تيريرات، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، 2023.
5. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

ب – المذكرات

6. صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
7. صالح حميداتو، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير في محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
8. محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003.

– المجلات

9. احمد نصير، محمد البشير بن عمر، مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية: حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017.

10. الحواس زواق، أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري، مجلة الحقوق و العلوم الاقتصادية، المجلد 02 العدد 33، المسيلة.
11. بلال كيموش، محمد سعد الدين بلخيري، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، سكيكدة، 2019.
12. حمزة بن سويسي، عبد الوهاب سليمان، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، أدرار.
13. رضا زهواني، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 1 2017.
14. سهام كردودي، حكيم بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، 2018.
15. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
16. عفاف بولحية وآخرون، دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 22، 2023.
17. محمد أمين كويدي، أمال بن عودة، دور إستراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 01، البليدة، 2023.
18. محمد جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، أم بواقي، 2015.
19. نور الدين بعليلش، قداري زرباني، فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
20. هجيرة بلعورة، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مساعدية محمد شريف، سوق أهراس، 2017.
21. هدى بصاشي، صليحة صفحة، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2020.

– الملتقيات الدولية

22. الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول " صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، 15/14 أبريل 2009، المسيلة.

– القوانين والمراسيم

23. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024، المديرية العامة للضرائب، الباب 1، المادة 1.

24. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2007، المديرية العامة للضرائب، الباب 2، المادة 2.
25. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2024، المديرية العامة للضرائب، الباب 2، المادة 135.
26. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024، المديرية العامة للضرائب، الباب 2، المادة 282 مكرر.

– المواقع الالكترونية

27. موقع المديرية العامة للضرائب، <https://WWW.mfdgi.gov.dz>، 2024/02/25، 18:00.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

28. Christine Collette, Gestion fiscal des entreprises, Ellipse, Paris, 1998
29. Manisha Tanwar, finance decision: concept and factors influencing, people's Journal of management article, 2011

قائمة الملاحق

ملحق (1): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



التخصص: محاسبة وجباية معمقة

القسم: العلوم المالية والمحاسبة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

السيد(ة) المحترم (ة): تحية طيبة وبعد،

لنا الشرف أن نتقدم لكم بطلبنا هذا والمتمثل في ملء هذا الاستبيان المعد لجمع بيانات حول موضوع دراستنا تحت عنوان: "دور كفاءة التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية" والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة والجباية المعمقة. نرجو من سيادتكم أن تمدوا لنا يد المساعدة بالإجابة على هذه الأسئلة بدقة وموضوعية حسب خبرتكم المهنية وذلك لتحقيق أهدافنا المسطرة، كما نحيطكم علما أن كل ما سوف تدلون به من آراء ووجهات نظر سوف تتسم بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الاحترام و التقدير

تحت إشراف الأستاذ:

- د. تيريات أيمن

من إعداد الطالبتين:

- كافي أسماء

- لخشين آية

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

يرجى منكم وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة

1. النوع الاجتماعي:

ذكر أنثى

2. المؤهل العلمي:

معهد تكوين ليسانس ماستر شهادات عليا

3. التخصص العلمي:

محاسبة جباية مالية تدقيق أخرى

4. الوظيفة:

مدير مالي محاسب مسير جبائي مدقق مكلف بالتصريحات

5. الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات من 5 - إلى أقل 10 سنوات من 10 - إلى أقل 15 سنة من 15 سنة فما فوق

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

الرجاء توضيح وجهة نظرك الشخصية نحو كل عبارة بوضع علامة (X) أمام الإجابة المتوافقة مع رأيك:

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الأول: كفاءة التسيير الجبائي						
البعد الأول: استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة لاقصادية						
1	يوجد في مؤسستكم قسم خاصة يتولى شؤون الوظيفة الجبائية.					
2	ترتبط وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة بوظيفة التسيير المالي والمحاسبي.					
3	يحقق التسيير الجبائي الجيد الانتظام الضريبي للمؤسسة الاقتصادية.					
4	المؤسسة على دراية تامة بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي.					
5	يمكن التسيير الجبائي إدارة المؤسسة من اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لتجنب الخطر الجبائي.					
البعد الثاني: كفاءة المسير الجبائي						
6	ذكاء وكفاءة المسير الجبائي من أهم العوامل التي تعمل على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.					
7	معرفة المسير للطبيعة القانونية للمؤسسة يساعد على التقليل من الإخضاع الضريبي.					
8	تظهر كفاءة المسير الجبائي من خلال تحكمه في تقنيات التسيير والمحاسبة.					
9	فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى قدرته على التحكم في المخاطر الجبائية.					
10	استغلال المسير الجبائي للمزايا التي تمنحها الإدارة الجبائية ينعكس إيجابا على مردودية المؤسسة.					
البعد الثالث: تفادي الخطر الجبائي						
11	التسيير الجبائي الفعال يساعد المؤسسة في التقليل من الأعباء الضريبية الناجمة عن الأخطار الجبائية.					
12	تساهم الامتيازات الجبائية التي يحددها القانون الجبائي في التخفيض من المخاطر الجبائية.					
13	الاطلاع الدائم للمسير على القوانين الجبائية يجنب المؤسسة الوقوع في الخطر الجبائي.					
14	الفهم الصحيح للقوانين والتشريعات الجبائية يساعد المؤسسة في رسم سياسة جبائية سليمة.					

قائمة الملاحق

					التكوين الدوري للمكلف بالجباية يمكن المؤسسة من تجنب وقوعها في الخطر الجبائي.	15
--	--	--	--	--	--	----

المحور الثاني: ترشيد القرارات المالية						
					تعتمد المؤسسة على القرارات المالية في مختلف نشاطاتها وذلك لتحقيق أهدافها.	01
					تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	02
					تستغل المؤسسة المزايا والتحفيزات الجبائية التي تمنحها الدولة في مجال الاستثمار.	03
					تستفيد المؤسسة من الإعفاءات المتعلقة بالضرائب على أرباح الشركات لتشجيعها على الاستثمار.	04
					تفضل المؤسسة استئجار التثبيات المادية بدلا من امتلاكها.	05
					يعتبر التسيير الجبائي عاملا أساسيا محددًا لقرار التمويل في المؤسسة.	06
					المتغير الجبائي يؤثر بصفة مباشرة في اختيار المؤسسة لمصادر التمويل.	07
					تعتمد المؤسسة على إصدار الأسهم في تمويلها الذاتي.	08
					يعتبر التمويل بالديون مصدرا يحقق للمؤسسة وفورات ضريبية.	09
					تؤثر السياسة المحاسبية الضريبية على مصادر التمويل الداخلية في المؤسسة كالإهلاكات والمؤونات.	10
					يتم الأخذ بالعامل الجبائي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	11
					عندما ترتفع معدلات الضريبة تتجنب المؤسسة توزيع الأرباح.	12
					تتعامل المؤسسة مع الأرباح التي تحققها وفق طريقتين إما عن طريق توزيعها على المساهمين أو إعادة استثمارها.	13
					يسعى المساهمين إلى إعادة استثمار الأرباح عوضا من توزيعها لإعفاءها من الضرائب.	14
					تمثل الأرباح مصدرا للتمويل الذاتي إذ لم تلتزم المؤسسة بتوزيع هذه الأرباح على المساهمين.	15

قائمة الملاحق

الملحق (2): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الجامعة	اسم ولقب الأستاذ	الرقم
جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-	عمار شلابي	1
جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-	مريم عمارة	2
جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-	ناصر بوصبع	3
جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-	وفاء بوقفة	4

الملحق (3): مخرجات spss

- تحليل المعلومات العامة

Niveau				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid Institut de formation	7	11,7	11,7	11,7
licence	29	48,3	48,3	60,0
master	18	30,0	30,0	90,0
Diplômes supérieurs	6	10,0	10,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

Sexe				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid homme	31	51,7	51,7	51,7
femme	29	48,3	48,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

Fonction

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide directeur finance	7	11,7	11,7	11,7
comptable	43	71,7	71,7	83,3
Gestionnaire fiscalité	4	6,7	6,7	90,0
auditer	4	6,7	6,7	96,7
charge déclaration	2	3,3	3,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

Spécial

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide La comptabilité	22	36,7	36,7	36,7
Fiscalité	6	10,0	10,0	46,7
finance	19	31,7	31,7	78,3
audite	4	6,7	6,7	85,0
autre	9	15,0	15,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

Expér

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide Moins que 5 ans	7	11,7	11,7	11,7
entre 5 et moins que 10 ans	20	33,3	33,3	45,0
entre 10 et moins que 15 ans	14	23,3	23,3	68,3
plus que 15 ans	19	31,7	31,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

- ثبات أداة الدراسة

إجمالي ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ المحور الثاني

ألفا كرونباخ المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,867	30

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,843	15

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,844	15

- الاتساق الداخلي

- قياس الاتساق الداخلي لمحور استخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

		Corrélations					
		x1	a1	a2	a3	a4	a5
x1	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 60	,782** ,000 60	,648** ,000 60	,680** ,000 60	,710** ,000 60	,615** ,000 60
a1	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,782** ,000 60	1 60	,311* ,016 60	,418** ,001 60	,451** ,000 60	,188 ,151 60
a2	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,648** ,000 60	,311* ,016 60	1 60	,369** ,004 60	,366** ,004 60	,302* ,019 60
a3	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,680** ,000 60	,418** ,001 60	,369** ,004 60	1 60	,251 ,053 60	,393** ,002 60
a4	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,710** ,000 60	,451** ,000 60	,366** ,004 60	,251 ,053 60	1 60	,486** ,000 60
a5	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,615** ,000 60	,188 ,151 60	,302* ,019 60	,393** ,002 60	,486** ,000 60	1 60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

- قياس الاتساق الداخلي لمحور ذكاء وكفاءة المسير الجبائي

		Corrélations					
		x2	b1	b2	b3	b4	b5
x2	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 60	,782** ,000 60	,558** ,000 60	,747** ,000 60	,663** ,000 60	,697** ,000 60
b1	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,782** ,000 60	1 60	,226 ,082 60	,473** ,000 60	,377** ,003 60	,532** ,000 60
b2	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,558** ,000 60	,226 ,082 60	1 60	,261* ,044 60	,260* ,045 60	,285* ,027 60
b3	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,747** ,000 60	,473** ,000 60	,261* ,044 60	1 60	,412** ,001 60	,325* ,011 60
b4	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,663** ,000 60	,377** ,003 60	,260* ,045 60	,412** ,001 60	1 60	,319* ,013 60
b5	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,697** ,000 60	,532** ,000 60	,285* ,027 60	,325* ,011 60	,319* ,013 60	1 60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

قائمة الملاحق

- قياس الاتساق الداخلي لمحور تفادي الخطر الجبائي

Corrélations

		x3	c1	c2	c3	c4	c5
x3	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 60	,775** ,000 60	,465** ,000 60	,740** ,000 60	,803** ,000 60	,744** ,000 60
c1	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,775** ,000 60	1 60	,427** ,001 60	,428** ,001 60	,503** ,000 60	,403** ,001 60
c2	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,465** ,000 60	,427** ,001 60	1 60	,019 ,884 60	,057 ,667 60	,227 ,080 60
c3	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,740** ,000 60	,428** ,001 60	,019 ,884 60	1 60	,748** ,000 60	,402** ,001 60
c4	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,803** ,000 60	,503** ,000 60	,057 ,667 60	,748** ,000 60	1 60	,515** ,000 60
c5	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,744** ,000 60	,403** ,001 60	,227 ,080 60	,402** ,001 60	,515** ,000 60	1 60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

- قياس الاتساق الداخلي لمحور ترشيد القرارات المالية

	y	d1	d2	d3	d4	d5	d6	d7	d8	d9	d10	d11	d12	d13	d14	d15	
y	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 60	,444** ,000 60	,619** ,000 60	,283* ,028 60	,376** ,003 60	,645** ,000 60	,644* ,000 60	,691** ,000 60	,623** ,000 60	,735** ,000 60	,665** ,000 60	,724** ,000 60	,538** ,000 60	,507** ,000 60	,450** ,000 60	,342** ,007 60
d1	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,444** ,000 60	1 60	,306* ,017 60	,257* ,047 60	,219 ,092 60	,171 ,191 60	,151 ,248 60	,181 ,168 60	,203 ,119 60	,275* ,033 60	,278* ,031 60	,172 ,189 60	,212 ,104 60	,294* ,023 60	,069 ,600 60	,074 ,575 60
d2	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,619** ,000 60	,306* ,017 60	1 60	,474** ,000 60	,502** ,000 60	,350** ,006 60	,331* ,010 60	,588** ,000 60	,261* ,044 60	,344** ,007 60	,375** ,003 60	,514** ,000 60	,118 ,369 60	,147 ,262 60	-,004 ,974 60	,071 ,589 60
d3	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,283* ,028 60	,257* ,047 60	,474** ,000 60	1 60	,267* ,039 60	,076 ,562 60	,118 ,370 60	,183 ,162 60	,044 ,740 60	,004 ,975 60	,176 ,179 60	,326* ,011 60	-,009 ,948 60	-,135 ,303 60	-,083 ,527 60	,030 ,820 60
d4	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,376** ,003 60	,219 ,092 60	,502** ,000 60	,267* ,039 60	1 60	,060 ,651 60	,276* ,033 60	,405** ,001 60	,205 ,117 60	,058 ,658 60	,050 ,705 60	,201 ,124 60	-,020 ,878 60	,040 ,764 60	,138 ,295 60	,056 ,670 60
d5	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,645** ,000 60	,171 ,191 60	,350** ,006 60	,076 ,562 60	,060 ,651 60	1 60	,485* ,000 60	,318* ,013 60	,393** ,002 60	,583** ,000 60	,306* ,018 60	,253 ,051 60	,359** ,005 60	,296* ,022 60	,408** ,001 60	,107 ,415 60
d6	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,644** ,000 60	,151 ,248 60	,331** ,010 60	,118 ,370 60	,276* ,033 60	,485** ,000 60	1 60	,499** ,000 60	,339** ,008 60	,448** ,000 60	,426** ,001 60	,511** ,000 60	,175 ,182 60	,226 ,082 60	,303* ,019 60	,059 ,654 60
d7	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,691** ,000 60	,181 ,168 60	,588** ,000 60	,183 ,162 60	,405** ,001 60	,318* ,013 60	,499* ,000 60	1 60	,278* ,031 60	,410** ,001 60	,379** ,003 60	,499** ,000 60	,486** ,012 60	,322* ,298 60	,137 ,503 60	,088 60
d8	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,623** ,000 60	,203 ,119 60	,261* ,044 60	,044 ,740 60	,205 ,117 60	,393** ,002 60	,339* ,008 60	,278* ,031 60	1 60	,534** ,000 60	,650** ,000 60	,530** ,000 60	,289* ,025 60	,078 ,555 60	,146 ,264 60	,168 ,199 60
d9	Corrélation de Pearson	,735**	,275*	,344**	,004	,058	,583**	,448*	,410**	,534**	1	,658**	,444**	,434**	,332**	,240	,118

قائمة الملاحق

Sig. (bilatérale)	,000	,033	,007	,975	,658	,000	,000	,001	,000		,000	,000	,001	,010	,065	,371
N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
d10 Corrélation de Pearson	,665**	,278*	,375**	,176	,050	,306*	,426*	,379**	,650**	,658**	1	,608**	,320*	,162	-,019	,126
Sig. (bilatérale)	,000	,031	,003	,179	,705	,018	,001	,003	,000	,000		,000	,013	,217	,888	,338
N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
d11 Corrélation de Pearson	,724**	,172	,514**	,326*	,201	,253	,511*	,499**	,530**	,444**	,608**	1	,293*	,171	,248	,277*
Sig. (bilatérale)	,000	,189	,000	,011	,124	,051	,000	,000	,000	,000	,000		,023	,192	,056	,032
N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
d12 Corrélation de Pearson	,538**	,212	,118	-,009	-,020	,359**	,175	,486**	,289*	,434**	,320*	,293*	1	,246	,169	,177
Sig. (bilatérale)	,000	,104	,369	,948	,878	,005	,182	,000	,025	,001	,013	,023		,058	,198	,176
N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
d13 Corrélation de Pearson	,507**	,294*	,147	-,135	,040	,296*	,226	,322*	,078	,332**	,162	,171	,246	1	,553**	,300*
Sig. (bilatérale)	,000	,023	,262	,303	,764	,022	,082	,012	,555	,010	,217	,192	,058		,000	,020
N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
d14 Corrélation de Pearson	,450**	,069	-,004	-,083	,138	,408**	,303*	,137	,146	,240	-,019	,248	,169	,553**	1	,278*
Sig. (bilatérale)	,000	,600	,974	,527	,295	,001	,019	,298	,264	,065	,888	,056	,198	,000		,032
N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
d15 Corrélation de Pearson	,342**	,074	,071	,030	,056	,107	,059	,088	,168	,118	,126	,277*	,177	,300*	,278*	1
Sig. (bilatérale)	,007	,575	,589	,820	,670	,415	,654	,503	,199	,371	,338	,032	,176	,020	,032	
N	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

	z	x	y
z Corrélation de Pearson	1	,745**	,875**
Sig. (bilatérale)		,000	,000
N	60	60	60
x Corrélation de Pearson	,745**	1	,329*
Sig. (bilatérale)	,000		,010
N	60	60	60
y Corrélation de Pearson	,875**	,329*	1
Sig. (bilatérale)	,000	,010	
N	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

قياس صدق الاتساق الداخلي لمحاوَر الاستبيان

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثاني "ذكاء وكفاءة المسير الجبائي"

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الأول "لاستخدام التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية"

Statistiques

	x2	b1	b2	b3	b4	b5
N Valide	60	60	60	60	60	60
Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,1500	4,03	4,22	4,03	4,18	4,28
Ecart type	,47817	,802	,613	,802	,596	,613

Statistiques

	a1	a2	a3	a4	a5	x1
N Valide	60	60	60	60	60	60
Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne	3,70	4,17	4,33	4,37	4,27	4,1667
Ecart type	1,062	,615	,572	,551	,578	,47324

قائمة الملاحق

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثالث " تفادي الخطر الجبائي "

		x3	c1	c2	c3	c4	c5
N	Valide	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,3067	4,27	4,18	4,42	4,35	4,32
Ecart type		,45169	,634	,567	,645	,606	,725

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني " ترشيد القرارات المالية "

		y	d1	d2	d3	d4	d5	d6	d7	d8	d9	d10	d11	d12	d13	d14	d15
N	Valide	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,5889	4,18	3,93	4,20	4,00	3,12	3,72	3,48	3,27	3,15	3,70	3,48	3,03	3,45	3,45	3,67
Ecart type		,52352	,792	,821	,732	,781	1,091	,865	,911	,954	1,117	,869	1,081	1,073	1,096	,946	,774

- اختبار الانحدار البسيط للفرضية الأولى

Récapitulatif des modèles^{b,c}

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,203 ^a	,041	,025	1,35432	,041	2,504	1	58	,019	1,461

a. Prédicteurs : (Constante), x1

b. Variable dépendante : v

ANOVA^{a,b}

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,592	1	4,592	2,504	,019 ^b
	Résidu	106,383	58	1,834		
	Total	110,975	59			

a. Variable dépendante : y

c. Prédicteurs : (Constante), x1

Coefficients^{a,b}

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,628	,604		4,348	,000
	x1	,224	,142	,203	1,582	,019

a. Variable dépendante : y

b. Régression des moindres carrés pondérés - Pondération par wiegHXX

قائمة الملاحق

- اختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,344 ^a	,119	,103	,49571	,119	7,805	1	58	,007	1,660

a. Prédicteurs : (Constante), x2

b. Variable dépendante : y

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
1	Régression	1,918	1	1,918	7,805	,007 ^b
	Résidu	14,252	58	,246		
	Total	16,170	59			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x2

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,024	,564		3,590	,001
	x2	,377	,135	,344	2,794	,007

a. Variable dépendante : y

- اختبار الانحدار البسيط للفرضية الثالثة

Récapitulatif des modèles^{b,c}

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,259 ^a	,067	,051	1,21564	,067	4,186	1	58	,045	1,447

a. Prédicteurs : (Constante), x

b. Variable dépendante : y

ANOVA^{a,b}

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
1	Régression	6,185	1	6,185	4,186	,045 ^c
	Résidu	85,712	58	1,478		
	Total	91,897	59			

a. Variable dépendante : y

c. Prédicteurs : (Constante), x3

Coefficients^{a,b}

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,291	,641		3,573	,001
	x3	,301	,147	,259	2,046	,045

a. Variable dépendante : y

b. Régression des moindres carrés pondérés - Pondération par $w_i = x_i^3$

- اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig.Variation de F	
1	,329 ^a	,108	,093	,49863	,108	7,039	1	58	,010	1,512

a. Prédicteurs : (Constante), x

b. Variable dépendante : y

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	1,750	1	1,750	7,039	,010 ^b
Résidu	14,420	58	,249		
Total	16,170	59			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,680	,722		2,327	,023
	x	,454	,171	,329	2,653	,010

a. Variable dépendante : y

الملحق (4): قائمة المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان فيها

الرقم	المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان فيها
1	المؤسسة الصناعية سونطراك (GLIK) - سكيكدة -
2	المؤسسة المينائية سكيكدة
3	شركة كوكا كولا - سكيكدة -
4	الديوان الجزائري المهني للحبوب - سكيكدة -
5	تعاونية الحبوب والبقول الجافة - سكيكدة -
6	شركة الأشغال والبناء بوخضير - سكيكدة -
7	المؤسسة العمومية لتغذية وتربية الدواجن - سكيكدة -
8	مؤسسة مطاحن الحروش - سكيكدة -
9	مؤسسة القادرة لاسترداد المعادن والمنتجات المعدنية والحديدية - سكيكدة -
10	مؤسسة بن أحمد لبيع مواد البناء - سكيكدة -